

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الجلسة العامة ٤٥

الجمعة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد
بفانز لتر (النمسا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

يزيد عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على
٢٠٠ ٠٠٠ مصاب. ومما يثير الانزعاج بشكل خاص أن
٧٠ في المائة منهم ينتمون إلى فئات السكان من الطبقة
العاملة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٠ سنة. ويتنامى
عدد النساء المصابات بهذا الفيروس من سن الإنجاب.

متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة
والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة
البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

تقرير الأمين العام (A/57/227 و A/57/227/Corr.1)

وتتخذ حكومة روسيا إجراءات شاملة وجادة للغاية
في هذا المجال. وبدأ إنفاذ قانون اتحادي للوقاية من انتشار
الأمراض التي يسببها فيروس نقص المناعة البشرية في الاتحاد
الروسي. ويجري أيضا تنفيذ برنامج اتحادي خاص للوقاية من
الأمراض الاجتماعية ومكافحتها للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦،
بما في ذلك برنامج فرعي خاص لمكافحة فيروس نقص المناعة
البشرية/الإيدز. كما تم وضع برنامج الوقاية من انتقال
الفيروس من الأمهات إلى الأطفال، ويجري تعاون نشط مع
شركائنا في رابطة الدول المستقلة في إطار الوثيقة الموقعة في

السيد كونداكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم
بالروسية): إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يحول
بشكل خطير دون تحقيق أهداف التنمية التي حددت في
إعلان الألفية وفي وثائق أساسية أخرى اعتمدت مؤخرا في
محافل رئيسية للأمم المتحدة. وتكتسي هذه المشكلة طابعا
ملحا بالنسبة لجميع بلدان العالم دون استثناء. ويتضح ازدياد
حدة المشكلة تماما ليس فقط في أفريقيا، وإنما أيضا في أوروبا
الوسطى والشرقية، حيث شهدنا مؤخرا، كما يعرف

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

عليها لتلائم مناطق وبلدان معينة. علاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي تقديم المساعدة لتدريب مدربين مؤهلين.

كما أن الجوانب الاجتماعية وجوانب حقوق الإنسان في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مهمة أيضا. ولذلك، نحن نعتقد أنه ينبغي النظر في مبادئ توجيهية يتفق عليها لوضع ضمانات قانونية وطنية تكفل اتباع نهج غير تمييزي في التعامل مع الذين استضعفوا نتيجة لإصابتهم بالفيروس/الإيدز. ومن المهم تقديم خدمات طبية واجتماعية مناسبة لأسر المصابين بالفيروس/الإيدز، للتغلب على وصمة العار الاجتماعية المرتبطة بهذا المرض، وحل المشاكل المتصلة بوفاة الأشخاص المصابين بالفيروس بطريقة إنسانية، وإنشاء شبكات إيواء. ونعتقد أن هذا النهج، الذي يجمع بين التدابير الطبية والاجتماعية والمؤسسية والقانونية، سيؤدي قطعاً إلى تحسين فعاليتنا في التصدي لأخطر أوبئة عصرنا - أي في إطار التعاون الدولي.

إن النجاح في تحقيق أهداف إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يتطلب الأخذ بنهج شامل مشترك بين القطاعات تجاه الرعاية الصحية من حيث صلتها بالتنمية الاقتصادية. وهذا هو نهج تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ونحن نثمن هذا التقرير، خاصة لأنه يتضمن استنتاجات متوازنة جيداً وتوصيات مفيدة لاتخاذ مزيد من التدابير لتحقيق أهداف الإعلان. وإننا نؤيد هذه الاستنتاجات والتوصيات.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أؤكد على الأهمية الكبيرة التي يعلقها وفدي على هذا البند من جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجدداً على التزام حكومة بلدي بالتصدي لمشكلة فيروس

١٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، المنشئة لبرنامج يتضمن تدابير عاجلة لمكافحة انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدان تلك الرابطة. ويشكل التعاون الدولي دعماً هاماً لجهودنا الرامية إلى مكافحة هذا الوباء. ونرحب بالتعاون الجاري في هذا المجال من خلال منظومة الأمم المتحدة، لا سيما التعاون الذي يتم برعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، والذي يشمل مؤسسات دولية أخرى، وخصوصاً الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وفي رأينا أننا بحاجة إلى مضاعفة الجهود لتعبئة الموارد اللازمة لهذا الصندوق العالمي.

وكما هو معروف، ساهمت روسيا بمبلغ مليون دولار لهذا الصندوق في عام ٢٠٠٢. وفي رأينا أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تدخل الآن مرحلة جديدة. وإذا كانت مهمتنا العاجلة للغاية في الماضي تتمثل في إنشاء قاعدة الموارد الضرورية، فإنها أصبحت تتمثل الآن في تحقيق أفضل استخدام فعال للموارد وتحسين استراتيجية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وينبغي أن يكون العنصران الأساسيان لتلك الاستراتيجية الجمع على نحو مناسب بين الوقاية والعلاج من جهة، وحملة تثقيفية موجهة عريضة القاعدة من جهة أخرى. والتثقيف أهم عنصر في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويتعين أن نضع برامج خاصة موجهة إلى مجموعات معينة من السكان - مثل مدمني المخدرات والمهاجرين والمشتغلين بالجنس والشباب. ونحن نرى أنه يوجد دور كبير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، في وضع مصفوفات لأساليب تثقيفية يمكن إدخال تعديلات طفيفة

لأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ والاتصالات والإعلام؛ ودعم المجتمع المدني. ونرحب في هذا الصدد بجهود برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لوضعه إطارا للرصد والتقييم يلائم أغراض وأهداف الإعلان على الصعيدين العالمي والوطني.

وأود أن أعلم الجمعية أن مبادئ الإعلان مجسدة في القانون الذي اعتمدته الفلبين في عام ١٩٩٨. ويبين هذا القانون بوضوح أن الدولة تنوي تخفيف تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على جميع قطاعات مجتمعنا. وعقب الالتزامات القوية التي قطعتها حكومتنا من خلال قبولها بالغايات والأهداف المرتبطة بأطر زمنية التي حددها إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اتخذت الفلبين إجراءات لدعم هذه الغايات والأهداف. وفي هذا الصدد، قدمت حكومتنا في أيلول/سبتمبر الماضي اقتراحا بتوفير مبلغ ٣٥ مليون دولار للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، اقترح تخصيص ١٣ مليون دولار منها لعنصر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

واستضافت الفلبين أيضا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماعا للتعاون بين البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) في دلتا نهر الميكونغ الكبرى في نيسان/أبريل ٢٠٠١. وشكلت تجربة الفلبين نموذجا لأساليب تصدي آسيان لجوانب الضعف المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين العمال المهاجرين. وشاركنا بفاعلية أيضا في مؤتمرات عالمية أخرى معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى الصعيد الإقليمي، أنشأت آسيان فرقة عمل معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكان من بين أنشطتها الأخيرة، التي شاركت فيها الفلبين، تبادل المعلومات أثناء اجتماعات استطلاعية بشأن زيادة الحصول على الأدوية الخاصة بفيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع جوانبها على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره أيضا لتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (A/57/227 و Corr.1).

إن نطاق أزمة الإيدز يتجاوز اليوم أسوأ تصوراتنا قبل عقد. فوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مستفحل الآن في عشرات البلدان، وعلى وشك أن يستفحل في عدد أكبر غيرها. وبناء على الاتجاهات الراهنة، يتوقع أن يموت بسبب الإيدز ٦٨ مليون شخص في ٤٥ بلدا من أكثر البلدان تضررا، في الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٢٠. فضلا عن ذلك، لا يوجد ما يدل على أن تفشي الفيروس/الإيدز قد وصل أقصى مدى له في أكثر البلدان تضررا، ويقدر أنه يلزم مبلغ ١٠ بلايين دولار سنويا لمكافحته بفعالية. وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كارثة صحية عالمية أهلكت أعدادا كبيرة من السكان وتركت ملايين الأطفال محرومين من الرعاية والتوجيه والمستقبل الآمن. كما أنه أعاق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال تخفيض عدد المواطنين المنتجين.

إن إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يحدد أهدافا مرتبطة بأطر زمنية ينبغي أن تكون الحكومات مسؤولة عنها. ويدعو الإعلان إلى رد عالمي موسع في ميادين تشمل القيادة؛ والوقاية والرعاية والدعم؛ وحقوق الإنسان؛ والأيتام والمستضعفين؛ والبحث والتدريب؛ والموارد. ونحن ندعم أيضا إطار عمل منظومة الأمم المتحدة لاتخاذ إجراء سريع للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أربعة مجالات رئيسية. وتشمل هذه المجالات الدعوة، بما في ذلك الترويج للإعلان وتأييده في المؤتمرات العالمية والإقليمية؛ والتوجيه المعياري والدعم التشغيلي، مع التركيز على التوجيه

بتركيزه على المجالات التي لا تزال بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود.

والبيانات التي قدمها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تبين أن الوباء، بدلا من أن يتحقق له الاستقرار كما كان متوقعا منذ بعض الوقت، لا يزال آخذا في الانتشار، وهنا، نشي على الجهود التي تبذل الآن في أفريقيا وفي آسيا، حيث بلدان مثل أوغندا، وزامبيا، وكمبوديا تقدم نماذج جديدة بالثناء عن كيفية عكس اتجاه الوباء المعمم عن طريق التزامات سياسية حازمة وبرامج وقائية واسعة النطاق، يضطلع بها بالرغم من وجود ظروف اجتماعية - اقتصادية غير مؤاتية.

ونحن نعرب أيضا عن تضامننا مع إخوتنا الكاريبيين الذين، بسبب معدلات انتشار العدوى بالفيروس بين البالغين، يعيشون في ثاني أكثر المناطق إصابة بالعدوى في العالم بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونحن نشي على الجهود التي يبذلونها على المستوى الإقليمي عن طريق شراكة بلدان منطقة البحر الكاريبي، التي تنسقها أمانة الجماعة الكاريبية.

وفي حالة أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، تبين التقارير أن في بعض البلدان يقدر انتشار الفيروس بين النساء الحوامل بما يساوي ١ في المائة أو أكثر، وسببه بالتحديد أن الوباء عميق الجذور بين السكان بشكل عام. وبالإضافة إلى ذلك، تبين نفس التقارير أن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية غير المتكافئة وقدرة السكان الكبيرة على التنقل، مجتمعتين، هما عاملان مساعدان على انتشار الفيروس في أمريكا الوسطى، مع تركيز الوباء أساسا على المجموعات المهمشة اجتماعيا. وقدرة السكان على التنقل تصبح عاملا هاما في انتشار الوباء إلى حد أن بعض البحوث الأخيرة تؤكد ضرورة التدخل في مواقع الحدود ومحطات

نقص المناعة البشرية/الإيدز، عقدت في إندونيسيا في حزيران/يونيه.

وسنواصل دعم البرامج التي تعزز إقامة الشبكات الإقليمية والدولية، بما فيها برامج التعاون بين بلدان الجنوب بشأن أفضل الممارسات المتبعة للتصدي لهذا الوباء المتزايد. ونحن نساند أيضا الجهود التي تبذل لإدماج موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جدول أعمال التنمية، لأن هذا الوباء يشكل تهديدا خطيرا لصحة الشعوب ولنمو وتنمية الدول على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، ينبغي توفير فرص عمالة بديلة لجمع شمل المصابين بالإيدز بأسرهم وإدماجهم في مجتمعاتهم.

وفي حين أن بلدانا عديدة وضعت استراتيجيات وطنية تتعلق بالإيدز للتصدي، على الصعيدين العالمي والوطني، للتحديات التي تواجهها في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن نطاق هذا المرض القاتل المثير للجزع وانتشاره يتطلبان اتخاذ إجراء مركز ومتضافر من جانب جميع الدول.

السيد بريز غويتيريز (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أتكلّم باسم الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى وهي - بليز وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس - وباسم الجمهورية الدومينيكية أيضا، المثلة بصفة مراقب.

أولا، أود أن أشكر الأمين العام على إعداد وتقديم هذا التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (A/57/227 و Corr.1). فالتقرير لا يقتصر على إعطائنا فكرة عما أحرز من تقدم منذ اعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكنه يخدمنا أيضا

وتلك الجهود تستحق تسليط الضوء عليها. ومع ذلك، من الأساسي أن نواصل استكشاف كل الأدوات الواردة في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ليس لإنتاج الأدوية الأساسية فحسب، وإنما أيضا لتمكين البلدان النامية من حماية صحة سكانها.

إن بلداننا تؤمن بنهج قائم على حقوق الإنسان، وقد وضعت نظم لتعزيز التعليم ابتداء من المستوى الابتدائي، وبالتالي، إعطاء أولوية للوقاية بين الشباب. وهذه القوانين تستهدف أيضا منع الشعور بالعار والتهميش المتصلين بالإصابة بالفيروس اللذين يتعرض لهما السكان الضعفاء، والأفراد المصابون بالفيروس أو المتأثرين به.

وحكومات منظومة التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية تود أن تؤكد مجددا الالتزام الذي قطعناه على أنفسنا في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين، وأيضا اقتناعنا بأن عن طريق القيادة على أعلى المستويات، سيكون من الممكن تغيير الحالة المتعلقة بالفيروس/الإيدز في منطقتنا.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): المجموعة الأفريقية شرفتني بأن طلبت مني التكلم بالنيابة عنها في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال. وأنا أقبل دعوها، ويسرني غاية السرور أن أمتثل لرغبتها.

بعض الأرقام ستمكّن من رسم الصورة المروعة التي نراها ومن إعطاء فكرة عن هذه الرؤية التنبؤية لوبال فظيع ذي عواقب اجتماعية واقتصادية وإنسانية مروعة. إن الفيروس/الإيدز سيصيب هذا العام ٢٧ مليون أفريقي، و ٧٥ في المائة من المصابين في أرجاء العالم يروح منهم ضحايا أكثر من كل ضحايا الصراعات الأفريقية، أو أكثر من ضحايا الحرب العالمية الثانية.

العبور بغرض حماية العمال المهاجرين والعاملين في تجارة الجنس من العدوى.

وحماية السكان المتنقلين الضعفاء، بمن فيهم الشباب والنساء الصغيرات، هي الآن محل تركيز مشروع الإيدز والمجرة، وهو مبادرة إقليمية طرحتها حكومات أمريكا الوسطى، والمكسيك، والولايات المتحدة. وإذا واصل الوباء انتشاره وفقا لما ذكرته، فإنه يفترض على أساس حسابي أنه يمكن أن يعوق إلى حد كبير، الإنتاجية والتنمية في منطقتنا خلال السنوات العشر المقبلة.

ولتلك الأسباب، بدأت حكومات منظومة التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية بتنفيذ برامج وطنية تتعلق بالإيدز، بعضها نقح هذا العام. وفي صياغة أو تنقيح العديد من هذه الخطط، استفدنا من المشاركة البعيدة الأثر لمنظمات غير حكومية، وأفراد يعيشون مع الفيروس/الإيدز، ووزارات ذات صلة، وأمناء مظالم معنيين بحقوق الإنسان، وأنظمة تأمين اجتماعي بل حتى القوات المسلحة.

وأمثالا لإعلان الالتزام، استحدثت بعض بلداننا برامج لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل بتوفير عقار "آي زي تي" للنساء الحوامل المصابات بالفيروس، ابتداء من الأسبوع الرابع عشر من الحمل، ولالأطفال عند الولادة. وأبرمت بالمثل اتفاقات مع منظمات غير حكومية معنية بالمرضى بالفيروس/الإيدز لإمدادهم بمضادات فيروسات النسخ العكسي، ولتمكينهم من الإسهام في بناء المؤسسات.

لكن هذه الجهود الوطنية، والإقليمية، بل وحتى الإقليمية ليست كافية. إننا بحاجة إلى تلقي دعم المجتمع الدولي. على صعيد أمريكا اللاتينية، كانت هناك زيادة سريعة في التعاون بين الجنوب والجنوب، وأصبح من المفهوم أن المجموعات التي تتبادل المعرفة تصبح أكثر قوة وفعالية.

حول إعلان دكاكار بشأن وباء الإيدز، في أفريقيا الصادر في ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ عن مؤتمر القمة الثامن والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية، وأيضا حول برنامج عمل من ست نقاط يركز على التعبئة السياسية، والوقاية، والعلاج، والبحوث والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والموارد الخارجية. وهنا، أود أن أذكر أيضا إعلان تونس بشأن الإيدز والطفل في أفريقيا، الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عن مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الثلاثين.

والمرحلة الثانية هي مرحلة تقييم شامل لإعادة التوجيه السياسي وإعادة تخصيص الموارد في إطار شراكة جديدة.

والخطوات المتخذة لتحقيق هذا الغرض تتضمن المقرر الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، في دورته الثامنة والستين، يوم ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بشأن متابعة قرارات وإعلانات منظمة الوحدة الأفريقية؛ وإعلان واغادوغو الذي اعتمد في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الرابع والثلاثين بشأن إنشاء صندوق أفريقي لمكافحة الإيدز؛ وإعلان الجزائر الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته السبعين بشأن التعاون فيما بين أعضاء المنظمة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في إطار شراكة ابتكارية ومتداخلة؛ والالتزامات التي تعهد بها، في واغادوغو، وزراء الصحة الأفارقة.

وهكذا نجد أن الإعلان وإطار العمل المعتمدين في أبوجا يوم ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١ في أعقاب مؤتمر القمة الأفريقي، بشأن مكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والدرن والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة في أفريقيا، وفرا قوة دفع جديدة لتعبئة قارتنا ضد

والأطفال والشباب يمثلون غالبية أولئك المصابين. وكان للوباء أثر سلبي كبير على تنمية الأطفال، وعلى الصحة الإنجابية للشباب، وعلى متوسط العمر الافتراضي، الذي قصر بنسبة ٢٠ في المائة والذي انخفض إلى أقل من ٤٠ عاما. والفقر، وسوء التغذية والأمية أمور ساهمت جميعها في انتشار الإيدز؛ وأدى الوباء إلى إعادة ظهور أمراض طفيلية متوطنة وأمراض معدية، وقوّض بشكل خطير نوعية الموارد البشرية، والتنمية المستدامة، وبقاء الشعوب الأفريقية، والبشرية في مجموعها، ومن ثم الأمن الدولي، إلى حد أن مشكلة الإيدز أدرجت في جدول أعمال مجلس الأمن للمرة الأولى، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (انظر S/PV.4087). والحرب ضد الإيدز من الضروري توسيعها وجعلها منتظمة. ومن الضروري زيادة الموارد المالية والمعونة الإنمائية. والمطلوب كحد أدنى مبلغ ٣ بلايين دولار سنويا وفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، من أجل مكافحة هذا الوباء في أفريقيا وحدها بصورة فعالة.

لقد كان هذا الموضوع هو موضوع محفل التنمية الأفريقية الثاني الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في أديس أبابا؛ وإعلان لومي بشأن الفيروس/الإيدز في أفريقيا الصادر عن مؤتمر القمة السادس والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية؛ والتزام أوغادوغو المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ الصادر في سياق شراكتنا الدولية لمكافحة الفيروس/الإيدز؛ والإعلان وإطار العمل الصادران عن مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الأفريقية المعني بالفيروس/الإيدز الذي عقد في أبوجا عام ٢٠٠١.

وخلال العقد الماضي، أو قرابة ذلك، اتخذ رؤساء الدول أو الحكومات الأفارقة قدرا كبيرا من القرارات والإعلانات التي ترفع وعي السكان في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم بشأن الضرورة الحيوية للسيطرة على هذا الوبال عن طريق نهجين متواليين. المرحلة الأولى لوضع برنامج عمل

وهذه النقطة الأخيرة تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لأفريقيا ولجميعنا. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أذكر بالحقائق التالية.

كان السبب الرئيسي لعقد الدورة الاستثنائية المعنية بالإيدز هو انتشار الوباء في أفريقيا، بيد أنها عُقدت أيضا، وعلى وجه الخصوص، لتعبئة مجموعتنا وشركائها الإقليميين الذين استعملوا كل ثقلهم، مجتمعين، لإحداث تأثير في هذه القضية. فأكثر من ثلاثة أرباع رؤساء الدول أو الحكومات الذين شاركوا في تلك الدورة الاستثنائية كانوا من القارة الأفريقية. ومع ذلك، فمن المؤسف أنه على الرغم من الالتزامات المتعهد بها في حزيران/يونيه ٢٠٠١، لم يتوقف زحف الوباء في تلك القارة. والموارد التي نحتاجها لم تتوفر بعد، وما زال الحصول على الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي وغيرها من أشكال العلاج صعبا ومكلفا.

فكيف، إذن، يمكننا الاستمرار في ضمان أن تضطلع أفريقيا بدور أساسي في مواصلة تعبئة الناس في الكفاح ضد الوباء؟ وكيف يمكننا أن نكفل التنفيذ السريع للالتزامات التي قطعت في الدورة الاستثنائية؟

وأود، بكل تواضع، أن أطرح الأفكار التالية التي قد تساعد في الرد على هذا السؤال الحرج. أعتقد، أولا، أنه من المهم أن نشدد على الحاجة إلى وجود متابعة وطنية قوية من جانب حكوماتنا، لاستحداث وتعزيز إجراءات متابعة شاملة ومستمرة هنا في الأمم المتحدة.

فأولا، على الصعيد الوطني، وكما شدد إعلان الالتزام، لا بد من الإبقاء على الزخم الذي ولدته الدورة الاستثنائية وتعزيزه. وفي هذا السياق، كلفت حكوماتنا بثلاث مهام: إجراء تقييمات وطنية دورية للتقدم المحرز، والعقبات التي ووجهت في تنفيذ التزامات حزيران/يونيه ٢٠٠١؛ وتطوير أدوات وآليات للرصد على أساس بيانات

الانتشار الأسّي لهذا الوباء. وفي أبوجا أيضا، حددت مجالات تقتضي اتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية، وتم تناولها وإقرارها مرة أخرى في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وإعلان الالتزام الذي انبثق عن تلك الدورة يسلط الضوء على جملة أمور منها نقص الموارد المكرسة لمكافحة هذا الوباء؛ والحاجة إلى بناء القدرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في هذا الكفاح، وإلى تعزيز التعاون الدولي؛ والحاجة إلى صوغ شراكات دينامية، وبالذات بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وشركات المستحضرات الصيدلانية، والقطاعات العامة والخاصة.

كما يحث الإعلان المنظمات والشركاء على المستوى الإقليمي على المشاركة بنشاط في البحث عن حلول لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهو يدعو أيضا إلى دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بهذا الوباء، وبخاصة الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا؛ وتوافق آراء وخطة عمل محفل التنمية الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإعلان وإطار عمل أبوجا.

وخلاصة القول إن إعلان الالتزام يشدد على الاهتمامات والأولويات التالية: الوقاية، والرعاية، والدعم والعلاج؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان؛ وحماية المستضعفين والأطفال الذين تيتّموا بسبب الإيدز، وتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا المرض؛ والبحث والتطوير؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مناطق الصراع؛ ومسألة الموارد؛ وأخيرا وليس آخرا، مسألة متابعة تنفيذ هذه الالتزامات.

أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها ذات الصلة؛ وأن يُضطلع بمبادرات لتنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية وأيام للدراسة ودورات تدريبية وما إلى ذلك، لضمان متابعة جميع المسائل التي يشملها إعلان الالتزام، وتقاسم تجارب وخبرات متخصصينا في البحث العلمي ومواردنا البشرية لمصلحة الجميع، حتى تساعد في إيجاد نوع من التداؤب في العمل في كفاحنا ضد هذا البلاء.

ونرحب بالتقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). فهذا التقرير يشدد، بالمثل، على العقوبات الواجب تذييلها، والقيود التي يتعين القضاء عليها بجميع أشكالها، لتسريع التنفيذ الفعال للإعلان. وكما جاء في التقرير، هناك عدة بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى أدجحت بالفعل أهداف إعلان الالتزام في استراتيجياتها الوطنية، أو هي في طريقها إلى ذلك، في سياق أطر زمنية محددة.

وأفريقيا ترحب بالتعبئة الاستثنائية التي حشدتها منظومة الأمم المتحدة بأسرها لتنفيذ إعلان الالتزام. ومن واجبا أيضا أن نعبئ الشباب والمنظمات غير الحكومية والأشخاص المصابين بالمرض في إطار استراتيجياتنا الوطنية والإقليمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

غير أنه لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على الضرورة الحتمية لتوفير زيادة كبيرة في الموارد المخصصة لحملة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فستكون هناك حاجة إلى ما مجموعه ١٠ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٠٥، لدعم العمل العالمي لمكافحة الإيدز.

ولهذا يجب زيادة وتوطيد موارد الصندوق العالمي الذي أنشئ هذا العام. وينبغي أيضا إجراء دراسات عن العواقب تمكننا من أن نفهم على نحو أفضل آثار الوباء على

كافية من متخصصين في علم الأوبئة؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

ولهذه الأسباب، من المهم لنا جميعا أن نكون على علم بما تم إنجازه وما تم التخطيط له في مختلف بلداننا في غضون السنة الماضية، وخاصة من أجل تفعيل سياسة جسورة لنشر المعلومات والتثقيف ورفع مستوى الوعي، بالتعاون مع مختلف أصحاب المصالح والقطاعات العامة والخاصة والمجموعات السياسية والدينية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، فضلا عن القوى الأخرى التي تشكل الرأي العام.

ثانيا، على الصعيد الإقليمي، يتعين على منظمة الوحدة الأفريقية، التي أصبحت الآن الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية أن تدلي بدلوها أيضا. وقد أوصت الجمعية العامة بإدراج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حسب الاقتضاء، في جداول أعمال الاجتماعات الإقليمية التي تعقد على المستوى الوزاري أو مستوى القمة. ومختلف الفروع دون الإقليمية في مجموعتنا، ستحرص على تنفيذ هذه التوصية في إطار اتحاد المغرب العربي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وغيرها، وكذلك في سياق الاجتماعات العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي.

ثالثا، على الصعيد العالمي، أود أن أذكّر في البداية بأن الدورة الاستثنائية وضعت ثلاث توصيات رئيسية: أن يكرس على الأقل يوم كامل أثناء الدورة العادية للجمعية العامة للنظر في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام، بما في ذلك إجراء مناقشة بشأن التقرير؛ أن تدرج البنود المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية في جداول

عقدت في أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن قضايا ذات صلة أيضا بمناقشتنا اليوم.

نود في البداية أن ننوه بما ورد من أنباء عن النجاح الذي حققته أوغندا وتايلند وزامبيا وكمبوديا في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويزودنا هذا النجاح بالأمل في أن جهودنا المتضافرة هي الطريق العالمي إلى الأمام.

ورغم هذه الاتجاهات، لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أسوأ وباء وتحديا من أضخم التحديات التي يواجهها تحقيق التنمية وإرساء الأمن على الصعيد العالمي في تاريخ البشرية. وفي أكثر بلدان العالم تأثرا به، بلغ عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ربع إجمالي السكان. وآثار الوباء في تلك البلدان مدمرة إذ: ستتناقص القوة العاملة انخفاضاً كبيراً؛ وسيستيم ملايين الأطفال؛ وتتأثر على نحو خطير فرص تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من أشكال التنمية وحيث أن هناك ما يزيد على ٤٠ مليون نسمة من المصابين بالفيروس، ونظرا للمعدل الإصابية المستمر والمثير للجزع إذ، يبلغ ٥ ملايين نسمة كل سنة، من الختم بذل الجهود الفورية لوقف تيار هذه الآفة.

والمعدل المنخفض نسبيا لحالات الإصابة المبلغ عنها في منطقة المحيط الهادئ يشكل خطراً الشعور الخاطئ بالأمن أو بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى نحو أكثر واقعية، يزداد معدل الإصابة بهذا الفيروس في منطقة المحيط الهادئ، التي لا تزال منطقة ذات خطورة مرتفعة. ومنذ عقد الدورة الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العام الماضي، جرى الإبلاغ عن حالات إيجابية في دول أعضاء في المنتدى لم يكن قد سبق ظهور إصابات فيها. وتبين الإحصائيات كذلك أن عدد المصابين في بعض دول المحيط الهادئ قد تضاعف. وينبهنا تقرير

الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع بصفة عامة، بالإضافة إلى آثاره على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لهذا المرض في المناطق أو البلدان التي تعاني من الصراعات المسلحة.

وختاماً، أود أن أعرب عن كامل تأييد المجموعة الأفريقية للتوصيات الـ ١٢ الواردة في تقرير الأمين العام. وليس لدينا أدنى شك في أن الجمعية العامة ستوافق بقوة وبالإجماع على هذه التوصيات لكي يمكن تحقيق الأولويات التي جرى تحديدها لعام ٢٠٠٣.

هل يمكننا أن نرقى إلى مستوى هذا التحدي الضخم للتضامن البشري وأن نشيد عالماً خالياً تماماً من الإيدز وغيره من الأمراض والآفات، عالماً يسوده السلام والأمن ويمكن التغلب فيه على الفقر والعوز؟ لا يزال لدينا وقت لكي نرقى برؤيتنا لأن هناك الآن سبباً واقعياً يدفعنا إلى الأمل، كما أن لدينا عزماً مشتركاً على العمل معاً. ولكن يجب أن نبدأ هنا، وأن نبدأ الآن.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيس على إتاحتها الفرصة لي لكي أتكلم بشأن هذا البند من جدول الأعمال، المتعلق بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويشرفني أن أفعل ذلك بالنيابة عن بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ التي لها بعثات في نيويورك وهي: استراليا، بابوا غينيا الجديدة، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، نيوزيلندا وبلدي فيجي، بالإضافة إلى بالاو وكيريباس. وأدلت مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ ببيان في الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي

كذلك على نهج إقليمي متضافر للحصول على المساعدات المالية الدولية من مصادر، مثل الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى نطاق أوسع، تنتفع من النهج دون الإقليمي الأكثر تركيزاً دول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة الأكثر ضعفاً.

وتصادف جهودنا الإقليمية عقبات من جراء تراكم الصعوبات، مثل الافتقار إلى التمويل وإلى القدرات الفنية في منظماتنا الإقليمية لتنفيذ هذه المبادرات الإقليمية. وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى الدعم والمساعدة الدوليين في مكافحتنا الجماعية للوباء.

وقد رسمت بلدان بلغ إجمالي عددها ٩١ بلداً استراتيجيات وطنية وأنشأت مجالس وطنية لمكافحة الإيدز، كما وضعت برامج وحددت أنشطة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك فإن بلداناً أخرى، وهي تتضمن بعض البلدان التي بلغت فيها الإصابة بالمرض أقصى حد، لم تُقم بعد مثل هذه الوسائل الوطنية لمكافحة الوباء.

ولدى معظم دولنا الأعضاء السياسات الوطنية الواجبة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلاً عن الآليات والبرامج القانونية والإدارية والمؤسسية. ويجب أن تسخر وتنسق على نحو أفضل المشاركة المشتركة بين القطاعات من جانب جميع الوزارات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وغير ذلك من أصحاب المصالح ذوي الصلة في تنفيذ السياسات العامة والبرامج. وكثيراً ما يتسبب الافتقار إلى الموارد المالية والخبرة الفنية في عرقلة الجهود الرامية إلى تنفيذ السياسات والبرامج في منطقتنا.

ويتزايد في منطقتنا إشراك الشباب باعتبارهم عناصر هامة للتغيير الإيجابي في مجال التحدي هذا. فقد بدأنا النظر

الأمين العام إلى هذا الاتجاه العالمي المتصاعد. ومع ذلك، نشعر بالارتياح للالتزامات المستهدفة، التي يمكن التعرف على مقدارها المرتبطة بأطر زمنية والوارد في إعلان الدورة الاستثنائية. تلك هي المعايير التي يمكن أن تهتدي بها الدول الأعضاء الآن فيما نبدأ بالاستجابة إلى التوقعات وإلى الاتجاهات الجديدة والمنحرفة التي يظهرها الفيروس الآن. ونذكر الدور الهام الذي يضطلع به التعليم والارتقاء بالوعي في أية حملة وقائية.

وبينما نفكر في الإنجازات التي حققناها وفي التقدم الذي أجزناه حتى الآن في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يذكّرنا التقرير بالمهام الجسيمة التي ينبغي لنا الاضطلاع به في المستقبل في تنفيذ الالتزامات بمكافحة هذا الوباء. وقد قطعنا بالفعل شوطاً طويلاً في ١٦ شهراً، وبخاصة في مجالات القيادة والشراكة والموارد.

والقيادة على الصعيد العالمي تمكّن المجتمع الدولي من الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أعطي الفيروس/الإيدز الأهمية والتركيز الجديرين به في الاجتماعات الدولية الحاسمة التي عقدت خلال العقد، بداية من مؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر الدوحة الوزاري، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ.

وتشمل الجهود على الصعيد الوطني وضع التوجيهات وإنشاء الآليات على النحو الواجب فيما يتعلق بالسياسات وتعبئة الموارد والحث على اتخاذ المبادرات لمكافحة الوباء. وأعطى منتدى جزر المحيط الهادئ الأولوية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلاغه السياسي في آب/أغسطس ٢٠٠٢. وفي الدعوة التي نادى بها قادة المنتدى لاتخاذ تدابير إضافية على الصعيد الإقليمي، وجهوا أمانة المنتدى نحو المبادرة إلى وضع خطة عمل إقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووافقوا

وأوجه الضعف الفريدة بينهم، هو الذي يحدد أولويات استراتيجيات الوقاية في خطط العمل الوطنية. وفي هذا الصدد يؤكد التقرير استراتيجيتنا بإبراز أهمية الوقاية، حيث يصف استمرار معدل الإصابة بالعدوى في البلدان المرتفعة الدخل رغم كل حظوظها في مجال الحصول على الرعاية.

ولا يفوتنا أن نشير إلى إشراك شركائنا المهمين في دعم جهودنا الجماعية. فنحن نشيد بقيادة برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الفيروس/الإيدز وبعمل وكالاتها الأعضاء أو المشتركين في رعايتها على مستوى المنظومة. ونقدر جهودهم في العمل التعاوني مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية وهيئات القطاع الخاص، في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجالها وأنشطتها البرنامجية.

وختاماً، فإنه لا بد من استدامة هذه الإنجازات الدولية بما فيها إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الفيروس/الإيدز، والتعاون على مستوى منظومة الأمم المتحدة، والشراكة مع البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة، إذا أريد لنا أن نبلغ هدفنا المشترك في أن نقلل بحلول عام ٢٠٠٥ معدل انتشار الإيدز بين الشبان والشابات في الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٤ عاماً بين نسبة الـ ٢٥ في المائة من أشد السكان إصابة والـ ٢٥ في المائة من السكان على المستوى العالمي، بحلول عام ٢٠١٠.

وبالنسبة للبلدان النامية فإن احتياجات التمويل تحد من قدرتها على إحراز التقدم في معركتها مع الفيروس/الإيدز. وإذا نسلم بهذه الاحتياجات الخاصة فإننا نشجع المجتمع الدولي على أن يقدم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية، ومنها البلدان الجزرية في منطقة المحيط

إلى تحسين أدوات الإعلام وآفاقها في تعاملنا مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويحتاج إحداث انطلاقة أخيرة في زيادة تيسير الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات في منطقتنا إلى دعم مالي. وقد قدم معظم أعضائنا التمويل والمساعدة التقنية داخل منطقتنا.

ونحن نسلم بالمساهمات المالية القيمة التي قدمت إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والتدرن الرئوي والملاريا، والتي شملت مساهمات من بعض أعضائنا في منتدى جزر المحيط الهادئ. ومن المؤكد أن الصندوق العالمي يضطلع بمسؤولية هامة في توفير الدعم والمساعدة الذين تهمس الحاجة إليهما في البلدان النامية، في معركتها مع الفيروس/الإيدز. ويستطيع الصندوق أن يساعد بوجه خاص في تعبئة الموارد من القطاع الخاص فهي بالغة الأهمية إذا أريد الوصول إلى مبلغ المليارات العشرة من الدولارات سنوياً من جميع المصادر لمكافحة الفيروس/الإيدز. وتمثل الاعتمادات التي يستهدفها الصندوق للعام المقبل وهي ٣ مليارات من الدولارات زيادة بمقدار ٥٠ في المائة عن المبلغ الذي أتيح في العام الماضي. ولذا فنحن واثقون أن الموارد ستظل تعبأ ويتواصل تدفق الآثار الإيجابية من اعتماداته إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ويعيد فريقنا التأكيد على أن جزءاً صغيراً من مبلغ المليارات الثلاثة سيحافظ على الأقل على معدل انتشار العدوى بين سكان جزيرتنا الصغيرة. ونحن نحتاج إلى المساعدة في هذا المشروع لتحقيق نتيجة إيجابية تماماً، وهي ممكنة في منطقة المحيط الهادئ.

إن بلوغ أهدافنا المشتركة في مجالات كالوقاية والرعاية والعلاج وتقليل فرص التعرض وتقديم المساعدة لليتامى بسبب الإيدز، وتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية وإجراء البحث والتطوير، مرهون بتوافر الموارد الكافية تحت تصرف البلدان النامية. وما تواجهه دولنا الأعضاء النامية الجزرية الصغيرة من قلة أعداد السكان

الأسباب ضاعفت حكومتي جهودها، بمساعدة من المجتمع الدولي. بمن فيه البلدان النامية الشقيقة، ووكالات من أمثال وكالات الولايات المتحدة للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، في سبيل مكافحة انتشار هذا المرض المخيف في غيانا.

ومنذ عقدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في العام الماضي، أحرز تقدم كبير على الصعيد الوطني. فقد أدرج الفيروس/الإيدز ضمن استراتيجية غيانا للحد من الفقر وتضاعفت اعتماداتنا لعام ٢٠٠٢ لمواجهة هذه الجائحة إلى أكثر من مثليها إذ قورنت بالاعتمادات لعام ٢٠٠١؛ وتيسر هذا جزئيا من تخفيف الديون الذي تلقيناه في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فضلا عن هذا فإن بلدي أجرى في أوائل هذا العام تحليلا استجابة لبرنامج مكافحة الفيروس/الإيدز، أسفر عن وضع خطة استراتيجية متعددة القطاعات للفترة من عام ٢٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، لتحل محل خطة استراتيجية سابقة شملت الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠١.

وتشدد خطة غيانا الاستراتيجية المتعددة القطاعات على نهج ذي ثلاث شُعب لوقف وعكس اتجاه انتشار الفيروس/الإيدز، وهي تركز على الوقاية والعلاج والرعاية وعلى أشكال دعم أخرى لضحايا هذه المأساة. وبالتعاون مع شتى الشركاء في فريق الأمم المتحدة المواضيعي العامل محليا ثم التوسع في برامج تثقيف النظراء وبرامج التثقيف عن الفيروس لشباب معينين، وأعدت رسائل مناسبة ثقافيا، ويجري توجيهها في لقاءات الشباب الشعبية. ولقد تم أيضا إدراج أهداف محددة الزمن لخفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب البالغين من العمر بين ١٥ و ٢٤ عاما في الخطة الاستراتيجية الوطنية كوسيلة لتقييم التقدم المحرز. وتأخذ استراتيجية الوقاية أيضا بعين الاعتبار انتقال

الهادئ، لتمكينها من اتخاذ المبادرات الإقليمية والوطنية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): إن موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يحظى بأهمية بالغة واهتمام شديد في غيانا. فلأننا جزء من منطقة الكاريبي التي تحتل المرتبة الثانية بين أعلى معدلات انتشار عدوى الفيروس/الإيدز في العالم، ولأننا نواجه مشكلة في غاية الخطورة في بلدنا، فإننا نتعهد ببذل أقصى جهد ممكن على كل الصعد - الوطني والإقليمي والدولي - لتخليص العالم من هذه الحنة. ويشرفني، أمام هذه الخلفية، أن أوضح آراء حكومتي في هذه المرحلة من النظر في البند المطروح علينا. وإذ أقوم بهذا فإنني أعرب عن تقديري للأمين العام لعرضه تقريرا واضحا وثاقبا عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام الوارد في الوثيقة A/57/227 بشأن الفيروس/الإيدز.

فتقرير الأمين العام يقدم صورة مختلطة للتقدم المحرز منذ اعتماد الإعلان في حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويوضح التقرير بلهجة مشجعة علامات على تزايد الالتزام السياسي وعلى وجود موارد إضافية مخصصة لمكافحة الفيروس/الإيدز. ويوضح من ناحية أخرى أن الاستجابة العالمية لا تزال غير كافية لمواجهة التحدي المتمثل في النجاح في وقف أو عكس اتجاه انتشار هذه الجائحة. وبذا يوجه الأمين العام نداء عاجلا إلى تصعيد الجهود العالمي الرامية إلى وقف تقدم وباء الفيروس/الإيدز، وهو نداء يؤيده وفدي بكل إخلاص.

ومما يشغلنا بوجه خاص في غيانا أن معدل العدوى يصل إلى ذروته بين الفئة العمرية ١٥-٤٩ عاما. وبالإضافة إلى الخسائر البشرية الفادحة بسبب هذا المرض، فهو يشكل تهديدا خطيرا للقطاع الإنتاجي بين السكان، ولجهودنا الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذه

جهد تعاوني بين الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن خلال تلك الآلية تفاوضت الجماعة الكاريبية بنجاح، بوصفها منطقة واحدة في وقت سابق من هذا العام، مع شركات صناعة الأدوية على توفير أدوية أرخص مضادة لفيروسات النسخ العكسي، وذلك في جهد يرمي إلى تعجيل إمكانية الحصول على العلاج والرعاية. وبرغم الخفض الكبير لتكلفة هذه الأدوية، إلى حوالي ١٢٠٠ دولار للشخص سنوياً، إلا أنه شكل من أشكال العلاج المكلف جداً ويفوق قدرة العديد من دولنا الأعضاء. علاوة على ذلك، تعاون أيضاً مديرو ومنسقو برامج الإيدز الوطنية في المنطقة وأقاموا تحالف منطقة البحر الكاريبي لمنسقي برامج الإيدز الوطنية، والذي يعمل بوصفه محفلاً مفيداً لتبادل الخبرات وتحديد أفضل الممارسات داخل المنطقة. وأثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي عُقدت في حزيران/يونيه الماضي، شرح وفد بلادي بوضوح كيف يمكن لنقص الموارد أن يعرقل الجهود الوطنية في مكافحة انتشار الإيدز. وأكدنا على الخطر الشديد الذي ستواجهه البلدان إذا لم يُتخذ إجراء عاجل لزيادة مستويات الاستثمار بدرجة كبيرة في مجالات الرعاية والعلاج والوقاية من هذا المرض. ومازلنا مقتنعين بأن القيام بالمزيد من العمل الجماعي في المجالات التالية ضروري لتوفير زخم وتأثير جديدين للعمل على الصعيد الوطني.

أولاً، لا بد من زيادة التعاون بين وكالات التنمية الدولية والمؤسسات المالية الدولية، بهدف تحقيق المزيد من التخفيف لمديونية أكثر البلدان المثقلة بالديون حتى يمكن إتاحة المزيد من الموارد لتعزيز أنظمة الرعاية الصحية الوطنية ومعالجة الأزمة الحالية.

ثانياً، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تكثف جهودها، بالعمل مع الدول الأعضاء، لدعم وضع

المرض من الأمهات إلى الأطفال. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، شُرع في برنامج تجريبي يقدم خدمات المشورة والاختبار الطوعية، وكذلك الرعاية الخاصة بانتقال المرض من الأمهات إلى الأطفال، إلى جميع الأمهات اللاتي يشاركن في المواقع التجريبية. وتُقدم المشورة إلى الأمهات حول خياراتهن الخاصة بالرضاعة الطبيعية، ويُقدم إلى الأطفال الرضع المولودين لأمهات يخترن عدم الرضاعة الطبيعية بدائل من الحليب الطبيعي مجاناً. ولقد تم تعزيز التدابير الوقائية في منشآت الرعاية الصحية من خلال توفير العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس بالأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي بالنسبة للعاملين في الرعاية الصحية في جميع مناطق البلاد.

وكان التطور الهام جداً في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في غيانا هو البدء في آذار/مارس هذا العام بصناعة الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي وبرنامج العلاج المصاحب لها. وفي إطار هذا البرنامج، أصبحت الآن إمكانية الحصول على الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي عامة وتُقدم بالجان. فضلاً عن ذلك، تم التوسع في خدمات المشورة الطوعية والسرية، وكذلك توسيع المختبرات، وذلك مع تزايد الشراكة مع المنظمات غير الحكومية.

ورغم الجهود الكبيرة المبذولة على الصعيد الوطني لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا يزال هناك المزيد مما يجب فعله، خاصة فيما يتعلق بالجهود الساعية إلى تشجيع التغيير في السلوك الجنسي ووضع حد لوصم المصابين بالعار والتمييز ضدهم. علاوة على ذلك، سيتعين أيضاً وضع برامج محلية لرعاية الأطفال الذين يَتَّهم المرض.

ولقد استكملت جهودنا على الصعيد الوطني بمبادرات إقليمية مثل شراكة دول منطقة البحر الكاريبي، التي هي

الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (A/57/227).

بقدر ما تعاملت أوغندا مع فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز لما يقرب من ٢٠ عاما، يرى وفد بلادي في هذه الجلسة العامة فرصة للاستماع إلى الآخرين والتعلم منهم ما قد لا نكون فعلناه لمكافحة الوباء. لقد حققت حكومة أوغندا نجاحا هائلا في الجهود المبذولة للتصدي لهذه المشكلة، ولكنني لن أستخف بحقيقة أنه مازال أمامنا الكثير مما يجب فعله.

إن هناك أكثر من مليون أوغندي مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويوجد عدد مماثل تقريبا من الأوغنديين الذين لقوا حتفهم نتيجة لهذا المرض، ولا يزال هناك أطفال يولدون بالفيروس وكثيرون من الأيتام الذين لقي آباؤهم حتفهم بسبب الإيدز. ويوجد اليوم ما يقرب من مليوني طفل في أوغندا باتوا أيتاما، وكثير من هؤلاء الأيتام مصابون بالمرض.

ولقد خلف الوباء أثرا مدمرا على منشآتنا الطبية واقتصادنا وهياكلنا الاجتماعية، خاصة الأسرة، مما يمثل تهديدا رئيسيا للأمن. وتغيرت أنشطة المجتمع إلى حد بعيد نظرا لأن عددا كبيرا ممن ينتمون إلى الشريحة المنتجة من السكان أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو تضرروا منه. وتتسبب هذه الحالة التي وصفتها في إصابة الأوغنديين باليأس. فلقد أصبح المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سلاحا فعالا ضد الوباء. وأطلقت شبكة واتحاد أوغندا للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حملات فعالة للدعوة وزيادة التوعية.

ويتعاون الأوغنديون المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع المصابين أمثالهم في بلدان العالم الأخرى لتقاسم الخبرات. ونأمل أن يكتسب هذا التعاون وشرائط

استراتيجيات وطنية تستهدف وقف انتشار الإيدز وعكس مساره.

ثالثا، هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر على الصعيدين العالمي والوطني معا لضمان جعل الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي أكثر توافرا للأفراد في البلدان النامية.

رابعا، نحث البلدان القادرة على أن تزيد تبرعاتها للصندوق العالمي بغية تيسير عمله في مجالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا. ورغم التقديرات بأن هناك حاجة إلى حوالي عشرة بلايين دولار سنويا لمكافحة انتشار هذا المرض إلا أننا نلاحظ أن موارد الصندوق وصلت حتى الآن إلى أكثر بقليل من ٢٠ في المائة من المبلغ المطلوب.

وختاما لكلمتي، أود أن أشدد على حقيقة أن حكومتي لا تزال تواجه تحديات كبيرة في جهودها لمكافحة انتشار الإيدز في غيانا. ويشرفني في الوقت نفسه أن أكرر التزامنا بالتعاون النشط مع الدول الأخرى الأعضاء، ومع المجتمع الدولي عموما، في الجهود الساعية إلى وقف انتشار هذه الآفة العالمية. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن تصدينا الجماعي للوباء يجب أن يتناسب مع الاعتراف العالمي بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو أكبر تهديد لرفاهة أجيال المستقبل.

السيد أسيماه (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلادي بهذه الفرصة لإجراء مناقشات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويؤكد هذا الأمر على التزام المجتمع الدولي بتحديد المدى الذي توصلنا إليه في هذا الشأن، ولكن الأهم من ذلك هو تحديد المدى الذي يجب أن نصل إليه. ونحن نشكر الأمين العام على قيادته في هذا السياق، وعلى تقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان

وُجّهت الموارد التي نتجت عن تخفيف الدين إلى أنشطة مكافحة الإيدز، وتمكين النساء والفتيات، وتدبير الرعاية الصحية، وإصلاح القانون. ومن المهم بالنسبة للحكومة أيضا التعاون مع القطاع الخاص، ومجتمع رجال الأعمال، والمجتمع المدني. وتقود اللجنة الأوغندية المعنية بالإيدز تنسيق الجهود المتعددة القطاعات التي تبذل لاستعراض التقدم المحرز، وتحديد الثغرات، وتحديد الأولويات والاستراتيجيات الوطنية لضمان تقديم وتغطية خدمات الوقاية والرعاية في الوقت المناسب.

إن أوغندا بحاجة إلى منح وتدبير دعم أخرى لمساعدتنا على تكثيف ردنا. ونحن نرحب بمساعدة المجتمع الدولي في هذا الصدد.

وحتى مع الانفتاح والقيادة السياسية وتحسس الآخرين والتثقيف، فإن الحقيقة التي تبقى ماثلة أنه يوجد عدد كبير من الناس بحاجة إلى علاج فعال لتخفيف معاناتهم والمساعدة على كبح الإصابات النفعية مثل الملاريا وذات الرئة والسل وغيرها. ويتعين توفير المشورة لجميع الذين عانوا من صدمة أو كرب أو ضغط نفسي أو اكتئاب.

وتعمل وزارة الصحة الأوغندية على توفير الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي لمنع انتقال الفيروس/الإيدز من الأمهات إلى الأطفال. وقد وضعت ونفذت برامج وأنشطة في مجالات الاستشارة الطوعية والفحص المخبري والسلامة في عمليات نقل الدم. ولذلك، هناك دور رئيسي لشركات صناعة المواد الصيدلانية في هذا المجال. وتقدم هذه الشركات بالفعل بعض المساعدة، التي نقدرها كثيرا. كما تنبغي الإشادة ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون

أخرى في أنحاء العالم زحما فيتحول إلى حملة عالمية لمكافحة الوباء. وسيعقد في أوغندا قريبا لقاء بين خبراء متميزين من مختلف أنحاء العالم للتصدي للمشكلة. وسيكون من بينهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن النقاش العام بشأن الوباء هو آلية فعالة لتنبيه الجماهير في نفس الوقت الذي يتم فيه السعي إلى إيجاد الحلول.

ولا تزال مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مشكلة معقدة ولا يوجد دواء شاف لمعالجتها. وتذكر أوغندا أنها مشكلة متعددة الأبعاد وتتطلب نهجا متعدد القطاعات. وقد حققت أوغندا بعض النجاحات، التي لقيت التقدير عليها، في تسخير الفرص القليلة المتاحة لشعبها. ونظرا لحدودية المعلومات العلمية المتوفرة، فإن الخوف والهلع والإنكار والوصم بالعار والتمييز أمور كانت سائدة في الماضي. ولكن بفضل الإرادة السياسية والقدرة القيادية لرئيس أوغندا، أصبح القبول هو القاعدة وانخفض معدل العدوى انخفاضاً كبيراً.

وما فتئ الانفتاح والدعم السياسي والالتزام عوامل رئيسية في تخفيض عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لأنه يجري توعية الشباب بالمشكلة. وقد أنشأ رئيس أوغندا آلية تتم بموجها إحاطته علما بصورة متكررة. بما يقدم في المدارس من مواد تثقيفية تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسار القادة المحليون على خطى الرئيس في مخاطبة المجتمعات على مستوى القاعدة. فارتفع مستوى الوعي بين السكان إلى ٩٩,٧ في المائة وبلغ مستوى المعرفة ٧٨ في المائة.

إن قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزء لا يتجزأ من برامج أوغندا الوطنية، بما فيها التعليم، وخطة عمل استئصال شأفة الفقر، وتخفيف عبء الدين. وقد

الإعلان في دورة الجمعية العامة الاستثنائية، المعقودة في حزيران/يونيه من العام الماضي. ويود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه ممثل بروني دار السلام باسم أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

ما فتئنا نتعايش مع وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مدى العقدين الماضيين. وقد سبب معاناة لا توصف للمجتمع العالمي، وخسائره لا تزال في ازدياد. وقد قال الأمين العام، في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أنه مات في جميع أنحاء العالم حوالي ٢٢ مليون شخص من الإيدز، وأن ١٣ مليون طفل أصبحوا أيتاما. وكذلك، ذكر الأمين العام في الرسالة التي وجهها بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أن كل ساعة من كل يوم تشهد إصابة حوالي ٦٠٠ شخص بالمرض، وأن ٦٠ طفلا يموتون من جراء الفيروس في كل ساعة. وفي تقرير هذه السنة، يذكر الأمين العام أنه من المتوقع، إن لم يبذل المجتمع العالمي مزيدا من الجهد، أن تحصل ٤٥ مليون إصابة جديدة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٠. والدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الفيروس/الإيدز جمعت بين الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاعات الخاصة، كما لم يسبق حصوله من قبل، لاتخاذ قرار مشترك بمكافحة هذا الوباء المتفشي. ومما يشجعنا أنه، إثر اعتماد إعلان الالتزام حيال الفيروس/الإيدز، نشهد الآن مستوى جماعيا جديدا من الالتزام.

ولمكافحة وباء الإيدز، لا بد من اتخاذ إجراء فاعل على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. واسمحوا لي أن أبلغ هذه الجمعية عن مساعي ميانمار للوفاء بالالتزامات المحددة زمنيا والواردة في الإعلان، والتي تلقي الضوء على

اللاجئين، ومنظمات أخرى عديدة على ما بذل من جهود. ونناشد المجتمع الدولي، ولا سيما مجتمع المانحين، التسرع بسخاء للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. إن دعم الشركاء في التنمية في التخطيط والموارد والتعبئة والتوجيه مهم جدا في هذا الصدد.

وتؤمن أوغندا بأننا يجب علينا جميعا أن نعمل معا إلى أن نقضي تماما على انتشار المرض وأن نطور لقاحا مضادا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعمل المبادرة الدولية للقاحات الإيدز بالفعل على تحقيق هذا الهدف. ويجب أن يتغير السلوك. ويجب تعزيز الخدمات الصحية والتثقيف الموجهين نحو الأولاد والبنات على وجه الخصوص، وكذلك تعزيز نظم المعايير وتقديم الخدمات. وينبغي أن تصل الخدمات إلى الجمهور من خلال اللامركزية. ويجب تخفيف حدة الفقر، لا سيما من خلال شطب الدين وتحديث الأساليب الزراعية، ويجب توفير فرص العمالة، لا سيما للنساء.

وفي الختام، توافق أوغندا على التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره، ونؤيد الاقتراح الداعي إلى تخصيص يوم كامل على الأقل لمناقشة المشاكل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يسر

وفدي أن يراكم، سيدي، تتأسون الجمعية، خاصة في وقت نناقش فيه موضوعا هاما جدا للناس في جميع أنحاء العالم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره الشامل عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فالتقرير يحاول تقييم المدى الذي وصل إليه المجتمع العالمي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منذ أن اعتمدت الدول الأعضاء

مصممة بحيث أن الأطفال يحملون معهم ما يتعلمونه في المدرسة إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم من خلال أنشطة المجتمعات المحلية. وقد جرى إدخال هذه التربية ضمن المنهاج التعليمي الوطني، وتنفيذها يزداد بشكل ثابت على المستوى الوطني.

وصدرت نشرة بلغة ميانمار تحت عنوان "١٠٠ سؤال يتكرر طرحها" وجرى توزيعها على نطاق واسع منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وما زال الطلب عليها كبيرا. وتتناول النشرة أدق التفاصيل بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وسبل الرعاية، ويتطرق أيضا إلى مسائل أخلاقية معقدة. ومنذ السنة الماضية، ثمة أجزاء من هذه النشرة تنشر بصورة منتظمة في الصحف الصادرة بالانكليزية وبلغة ميانمار.

ولبت مزيد من التوعية والحد من الآثار الناجمة عن الفيروس/الإيدز، تستعين الحكومة أيضا بأكثر شكل من أشكال وسائط الإعلام شعبية - جهاز التلفزيون - لتطلع الجماهير على برامج وثائقية وأفلام.

وتتطلع المنظمات غير الحكومية أيضا بدور ناشط في الوقاية من الفيروس وفي سبل الرعاية. وإن المنظمات الوطنية غير الحكومية، مثل جمعية الصليب الأحمر في ميانمار، ما برحت منذ عام ١٩٩٤، تنفذ مشروعا تربويا للأنداد على مستوى المجتمع المحلي، يتعلق بالشباب. وثمة منظمة غير حكومية وطنية معروفة، وهي جمعية رعاية الأم والطفل في ميانمار، تدير أيضا برامج تدريبية ناجحة جدا تركز على المهارات الحياتية بشأن الفيروس/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، للنساء والشباب. وتدير هذه الجمعية أيضا نوعا آخر من البرامج يطال النساء في سن الإنجاب، وقد لقي استحسانا شعبيا. وإننا نقدر دعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لهذه الأنشطة في ١٩ بلدة.

القيادة الوطنية والتعاون الإقليمي، والوقاية عن طريق بث التوعية، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والدور الناشط الذي تضطلع به القطاعات غير الحكومية في مكافحة الفيروس/الإيدز.

وفي ميانمار، يعتبر الفيروس/الإيدز مرضا يثير قلقا وطنيا، إلى جانب الملاريا والسل. وتقوم لجنة الصحة الوطنية بتوفير القيادة الوطنية، وتعمل في إطارها اللجنة الوطنية للإيدز برئاسة وزير الصحة، وهي تصدر برنامجا تشارك فيه كل وكالات وزارة الصحة بشكل فعال في أنشطة الوقاية من الفيروس/الإيدز وسبل مكافحته. وتتألف ميانمار من سبع ولايات وسبعة أقسام، وتحظى كل ولاية وقسم بلجنتها الخاصة لمكافحة الفيروس/الإيدز، وتستمد سلطتها من اللجنة الوطنية للإيدز. ولتعزيز التعاون الإقليمي، انضمت ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى رؤساء حكومة بلدان أخرى من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في التعهد بقيادة مشتركة لمكافحة الفيروس/الإيدز. وتبادل أيضا ميانمار والبلدان المجاورة لها الخبرات فيما بينها عن طريق الشراكات، مثل شراكة الميكونغ وما بعدها.

ويذكر الأمين العام في تقريره أن الشباب يمكن أن يكونوا رسلا فاعلين للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وهذا ما نفعله في ميانمار. فالتعليم الصحي للوقاية من الفيروس/الإيدز في المدارس، والمعروف أيضا بلفظة "SHAPE" قد وفر تربية تعتمد على المهارات الحياتية بشأن الفيروس/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، لما يزيد عن ١,٢ مليون تلميذ في ميانمار في أكثر من ٩٠٠٠ مدرسة. وإن "المنهاج التعليمي اللولي" لهذه التربية يجمع بين المعلومات الملائمة للعمر بشأن الفيروس/الإيدز وبين الحياة الصحية السليمة، مع مهارات حياتية ومكونات تربوية للأنداد، أي للأطفال التي تتراوح أعمارهم بين سبع سنين وخمس عشرة سنة. وهذه التربية

وإن تقرير الأمين العام يدل على زيادة الاستثمارات الوطنية في برامج مكافحة الفيروس/الإيدز. ويسعدنا أن نرى أن الالتزام السياسي، والتعاون الإقليمي، والانفتاح والالتزام من القطاعات غير الحكومية قد ازداد على المستوى العالمي. ولكن، وكما أشار إليه الأمين العام عن حق، فإن تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن الفيروس/الإيدز، قد تباطأ في معظم البلدان إلى حد كبير، نتيجة نقص في الموارد والقدرة التقنية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بإنشاء الصندوق العالمي.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بحث المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، على مواصلة مساعدة الدول النامية في مكافحتها لوباء الفيروس/الإيدز. فقد حصد نفوسا كثيرة جدا وخلف مآسي لا تحصى. ومن بين كل حقوق الإنسان، لا شك أن الحق في الحياة هو أكثر الحقوق قيمة.

السيد دافيسون (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد خطونا خطوات عديدة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) منذ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠١، والولايات المتحدة الأمريكية فخورة بأنها كانت في مقدمة العديد من هذه الجهود. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وستواصل الولايات المتحدة العمل بالشراكة مع أمم أخرى والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات القائمة على أساس عقائد والمنظمات القائمة على أساس المجتمعات المحلية بغية مواصلة الكفاح وإحداث فرق في حياة أولئك الذين يتأثرون بالفيروس وبالإيدز.

إن الإنجاز الأكثر جدارة بالثناء منذ عقد الدورة الاستثنائية هو الإنشاء السريع للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وفي الدورة الاستثنائية، كان

وأثر تقييم مشترك بين اليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لحاجة وجدوى المداخلات بشأن الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، شهد عام ٢٠٠١ انطلاقة مشروعين نموذجيين للوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، في مجالات ترتفع فيها نسبة إصابة الأم بفيروس نقص المناعة البشرية، أحدهما في تاشيليك، والآخر في كاوتانغ، وكلاهما في المناطق الحدودية. وجرى أيضا تكييف دليل استشاري مع واقع ميانمار بشأن الفيروس/الإيدز، يتضمن تنويعها خاصا بالوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وحددت الحكومة استراتيجية وطنية، وسياسات عامة، ومبادئ توجيهية بشأن الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة.

إننا نكافح التهديد العالمي الذي يفرضه فيروس الإيدز على الصعيد الوطني باعتباره أولوية كبرى. ونعير المسألة اهتماما جديا. وعلى الرغم من ذلك، نجد أولئك الذين يلجأون إلى أية مكيدة للحط من قدر بلادي وتشويه إنجازاتها. وباستغلال تقدير مضخم جدا بوجود ٥٠٠ ٠٠٠ شخص مصابين بالإيدز، حرت محاولات متكررة لإظهار ميانمار بوصفها بلدا لم يقم إلا بالقليل لمكافحة هذا التهديد العالمي. وكما تدل عليه الوقائع، فإن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في جنيف عقدا معا حلقة دراسية في آذار/مارس ٢٠٠٢، بشأن التقديرات المتعلقة بالأشخاص المصابين بالإيدز في بلدي. وقد أسفر الاجتماع عن أن ما يقارب ٢٧٩ ١٧٧ شخصا كانوا مصابين بالإيدز بحلول نهاية عام ٢٠٠١. وتم الاستنتاج أيضا أن عدوى نقص المناعة البشرية في ميانمار لم تكن عامة، إنما أكثر كثافة في الفئات المعرضة لخطر شديد.

المصابين بالفيروس. والولايات المتحدة هي أيضا الرائدة في الأبحاث الضرورية لتطوير لقاح.

وفي حزيران/يونيه، أعلن الرئيس جورج دبليو بوش مبادرة جديدة تقضي بدفع ٥٠٠ مليون دولار لتوسيع جهود الولايات المتحدة الرامية إلى منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل في ١٤ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي منطقة البحر الكاريبي. وهدف المبادرة توفير العلاج لمليون امرأة وتخفيض انتقال العدوى من الأم إلى الطفل بنسبة ٤٠ في المائة في غضون خمس سنوات. وسيتم تنفيذ هذا البرنامج بالإضافة إلى برامج الولايات المتحدة الحالية للمساعدة في مكافحة الفيروس/الإيدز.

ومع ذلك، فالولايات المتحدة تفعل أكثر من مجرد توفير الأموال وإجراء الأبحاث. فقد عينت إدارة بوش أول سفير للولايات المتحدة له ولاية صحية، هو الدكتور جاك تشو، الممثل الخاص لوزير الخارجية كولين باول بشأن الفيروس/الإيدز. ونحن نتابع بنشاط استراتيجية دبلوماسية تشترك فيها حكومات ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص. ويعمل وزير الخارجية باول ووزير الصحة والخدمات الإنسانية طومسون بإحكام لقيادة جهود الولايات المتحدة لمكافحة الإيدز في جميع أنحاء العالم، وتنخرط وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ووزارة الصحة والخدمات الإنسانية بقدر أكبر ما سبق في التصدي للتأثير العالمي المتعدد الأوجه للفيروس/الإيدز.

وبالرغم من هذه الجهود، تهدد العقود القادمة بأن تكون أسوأ بكثير من تلك التي مرت بالفعل. وتقرير مجلس الاستخبارات الوطني الذي صدر مؤخرا بشأن الموجة المقبلة للوباء يشير بوضوح إلى أننا بوصفنا المجتمع الدولي يجب علينا اتخاذ إجراء الآن إذا كان لنا أن نخفض سرعة النمو الكبير للوباء.

الصندوق حلما واجب التحقيق، كما رآه الأمين العام كوفي عنان. وأشار إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الصادر عن الدورة الاستثنائية إلى ضرورة ضمان "أن تكون الموارد المتاحة للمكافحة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كبيرة ومستدامة وموجهة صوب إحراز النتائج" (A/RES/S-26/2).

ويشكل الصندوق العالمي سبيلا جديدا لإنجاز الأعمال. وفي القريب ستحوّل موارد جديدة إلى البلدان لتساعدها على تراجع تأثير هذه الأمراض الرئيسية، والولايات المتحدة أكبر مساهم منفرد في الصندوق.

ومع ذلك، فحتى بوجود هذه الموارد الجديدة، يظل أمامنا تحد رئيسي. ويجب علينا جميعا أن نتفهم أن هذا الدعم الإضافي والمكمل من الصندوق العالمي لا يمكن أن يحل محل الجهود التي تبذل بالفعل. وقد وفرت الولايات المتحدة القيادة عن طريق تعهدها بزيادة موارد الصندوق العالمي، وفي الوقت ذاته زيادة الجهود الثنائية. ويجب أن تفعل الجهات المانحة الأخرى نفس الشيء. وهناك حاجة إلى الدعم الموسع الوطني والثنائي والمتعدد الأطراف من أجل نجاح الصندوق. وستواصل فجوة الموارد تشكيل تحد، وكما فعلت عدة دول أخرى في هذا النقاش، نحث جميع فئات المانحين على الإسهام بموارد جديدة في الصندوق وفي جهود أخرى متعلقة بمكافحة الفيروس/الإيدز.

والولايات المتحدة لا تزال أكبر مانح منفرد للجهود الدولية لمكافحة الإيدز، إذ تقدم ٤٤ في المائة من المساعدة الثنائية للجهود الدولية لمكافحة الإيدز، وفقا لإحصائيات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والأموال التي تقدمها تدعم البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف التي تمنع الإصابات الجديدة، وتقلل التصرفات المتسمة بالخطورة، وتوفر العلاج والرعاية لأولئك

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نغوين ثانه تشاو (فيت نام).

السيد شيمورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على قيادته القوية في مكافحة الفيروس/الإيدز، وعلى التقرير الحافل بالمعلومات بشأن متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين. وأود أيضا أن أشيد بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقيمين عليه في تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد أخبرنا الدكتور بيو، المدير التنفيذي للبرنامج، أنه منذ الدورة الاستثنائية، تم إحراز تقدم في ثلاثة مجالات رئيسية: القيادة والشراكة والموارد. وهذا إنجاز كبير للمجتمع الدولي. ومن هذه المجالات، نعتقد أن القيادة على جميع المستويات في القطاعين العام والخاص، هي الأكثر أهمية في مكافحة الفيروس/الإيدز.

ومن ناحية أخرى، هناك علامات تبعث على القلق بأن الوباء، الذي لم يستثن أي جزء من أجزاء العالم، يواصل الانتشار. والمنطقة الآسيوية على سبيل المثال، تشهد زيادة سريعة في معدلات انتشار الفيروس. ونظرا لعدد سكانها الكبير، فحتى الانتشار المنخفض المستوى في آسيا يعني إصابة عدد كبير من السكان وتأثرهم بالفيروس/الإيدز. ولذلك، يجب أن نقوي جهودنا لكي نوقف ونعكس مسار انتشار الوباء في هذه المنطقة بأسرع ما يمكن.

وثمة عديد من الممارسات التي ثبتت فعاليتها، كترك التي استخدمت في تايلند، والتي تشمل التدابير الوقائية الموجهة نحو السكان المعرضين للإصابة، والبرامج التعليمية الموجهة نحو الشباب، ودعم أنشطة المنظمات غير الحكومية. ومن المهم أن تستخدم بلدان أخرى في المنطقة هذه

ونحن نحث الدول التي لم تعمل بعد على تحقيق الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أن تفعل ذلك. وتطلع إلى إجراء استعراض كامل للتقدم المحرز في تحقيق أهداف الدورة الاستثنائية في الجمعية العامة عام ٢٠٠٣. وبرغم زيادة التعليم والوعي العام، تظل المخاطر ووصفات العار عوائق كبيرة للغاية أمام الاستجابات الفعالة. والقيادة السياسية من جانبنا جميعا حيوية في إحداث فرق في مكافحة الوصم بالعار والتمييز اللذين يصاحبان الوباء في جميع أنحاء العالم. ودور الآباء والأسر حيوي. ويجب أن ينخرط القادة الدينيون وقادة المجتمعات المحلية في هذا العمل. ويجب أن تعمل الأمم بنشاط في التصدي لأبعاد الوباء المتعلقة بالمرأة وبالسكن وفي القضاء على التمييز والتهميش.

وتعتقد الولايات المتحدة أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص حيوية لمكافحة الفيروس والإيدز. ولن نستطيع مواجهة التحديات القادمة إلا من خلال مزيج من الجهود العامة والخاصة. وستواصل الولايات المتحدة تقديم المساعدة المالية والتقنية لتحقيق هذه الأهداف.

وأخيرا، يجب أن نواصل الاستفادة من الدروس التي تعلمناها من العقدين الماضيين. فنحن نعلم أن نهجا متوازنا ومتكاملا، في سلسلة متصلة تتضمن الوقاية والعلاج والرعاية هو نهج حيوي، مثله في ذلك مثل الالتزام الراسخ ببنية تحتية صحية عامة قوية.

وتلتزم الولايات المتحدة التزاما قويا بمواصلة قيادتها والعمل مع المجتمع الدولي من أجل إنقاذ الأرواح عن طريق منع حدوث إصابات جديدة بالفيروس، ومساعدة الأشخاص المصابين بالفعل، والإسهام في البحث عن علاج. ونعتقد أنه بالعمل معا يمكننا أن نحدث فرقا وسنفعل ذلك.

ذلك تحسين المياه والنظافة الصحية والتعليم الأساسي؛ وإقامة شراكات مع المجتمع المدني والمانيين والمنظمات الدولية؛ وتطوير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية؛ والتعاون بين بلدان الجنوب؛ والقدرة والأنشطة في مجال إجراء البحوث. وحتى هذا التاريخ، قدمت حكومتي مساعدة تبلغ حوالي بليون دولار بموجب هذه المبادرة.

ونحن نرحب بإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، في كانون الثاني/يناير من هذا العام، الذي اقترح إنشاؤه في الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفي مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ المعقود في جنوى، في حزيران/يونيه العام الماضي. وقد أسهمت اليابان بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار في هذا الصندوق على أمل أن يعزز التدابير العالمية لمكافحة الأمراض المعدية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحكومتنا، بوصفها نائب رئيس مجلس الصندوق، ملتزمة بالعمل على تمكين الصندوق من تقديم أكبر دعم ممكن لتدابير مكافحة الأمراض المعدية في البلدان النامية.

السيد قاسم سارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية): إن مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مشكلة عالمية، فهي لا تزال في الحقيقة التهديد الرئيسي العابر للحدود، الذي يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة للتصدي له بسرعة وتصميم.

ومن الدلائل التي نرحب بها أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أصبح فعلا جزءا من جدول أعمال المجتمع الدولي. وكما جاء في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منذ الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة المعقودة في حزيران/يونيه العام الماضي، اجتاز المجتمع الدولي نقطة تحول في تصديده لهذا الفيروس/المرض

الممارسات الأفضل. وفي هذا السياق، أعلنت حكومة اليابان في العام الماضي، عن إنشاء شبكة اليابان - رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعلوماتية والبشرية لمراقبة الأمراض المعدية، بهدف دعم تنمية الموارد البشرية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتعتقد حكومة بلدي، كما ينص عليه إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أن الوقاية يجب أن تكون العنصر الأساسي في تصدينا للمرض. ولكننا نعتقد، في نفس الوقت، أن الرعاية والدعم، المقدمين من خلال البنى التحتية للرعاية الصحية الأساسية، يتصلان اتصالا وثيقا بالوقاية الفعالة. كما أن تقديم الرعاية والدعم وفقا للظروف المحلية، بما في ذلك الفحص الطوعي والسري، يجب تعزيزه بوصفه أداة فعالة لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد حصل انخفاض ملحوظ في أسعار الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي منذ العام الماضي، وأسهم هذا في تحسين الحصول على العلاج في البلدان النامية. ونحن نقدر الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في هذا الصدد. ونؤمن بالرعاية الشاملة ومعالجة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك معالجة الأمراض النفعية المعدية، مثل السل. والمطلوب هو استمرار تثقيف المرضى، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم من قبل أسرهم ومجتمعاتهم، وتوفير بنية تحتية صحية سليمة.

وفي مؤتمر قمة البلدان الصناعية الثمانية الكبرى المعقود في كيوشو، أوكيناوا، عام ٢٠٠٠، أعلنت اليابان عن مبادرة أوكيناوا للأمراض المعدية، وهي برنامج بثلاثة بلايين دولار لتعزيز دعم مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى في البلدان النامية. وللبرنامج خمسة عناصر، هي: النهج العمودية والأفقية، بما في

والمعالجة والدعم، والبحوث والتطوير، والاستراتيجيات لمعالجة الحالات المحددة للمجموعات الضعيفة ومراعاة حقوق الإنسان للمصابين بالفيروس/الإيدز. ومن الضروري أيضا توفير قيادة قوية على جميع المستويات ومشاركة جميع قطاعات المجتمع بفعالية.

وفي تجربة تايلند، يُعزى قدر كبير من النجاح في كبح اتجاه الفيروس/الإيدز إلى إسهام المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية، وليس أقلها وكالات الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمشاركين معه. وفي الواقع، إن الملكية الوطنية والشراكة الوطنية عنصران لا غنى عنهما في مكافحة الفيروس/الإيدز. ويجب أن يُصبح الفيروس/الإيدز جزءا من جدول الأعمال الدولي وأن يُدمج، بوصفه قضية مشتركة بين جميع البنود، في الجهود التي نبذلها لتحقيق التنمية المستدامة.

إن خطط تايلند الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتخفيف حدته وُضعت ونُفذت بهذه الروح. والخطط الراهنة، التي تغطي الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، تعتمد أيضا نهجا يقوم على أن الإنسان هو المحور الأساسي، ويؤكد على بناء قدرة الأفراد والأسر والمجتمعات والنظام الإداري للتصدي للفيروس/الإيدز. والجهود التي تُبذل على المستوى الوطني وعلى مستوى المنطقة والمقاطعة والمجتمع من جانب الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها منظمات المصابين بالفيروس/الإيدز والقطاع الخاص، تُنفذ جميعها تحت رعاية اللجنة الوطنية المعنية بالوقاية من الإيدز وتخفيف حدته. والشبكات الرئيسية للمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مكافحة الإيدز ومنظمات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ممثلة في تلك اللجنة الوطنية.

على صعيد عالمي. وقد ازداد الوعي العالمي بهذه الآفة، كما أن الموارد المخصصة للتصدي له آخذة في الازدياد، على الصعيدين الوطني والدولي. وإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، خطوة هامة في هذا الصدد. وتقدر تايلند دور الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في التقدم الذي أحرز حتى الآن، وكذلك الاهتمام الشخصي من جانب الأمين العام في جعل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أولوية للأمم المتحدة.

بيد أنه صحيح أيضا أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا يزال يزداد سوءا، بما في ذلك في آسيا، حيث ما زال انتشار الوباء مستمرا. وبالتالي، يتعين عمل الكثير بدون تأخير، ليتسنى لنا إنقاذ أرواح الملايين التي ستفنى نتيجة لهذا الوباء والملايين الأخرى التي ستصبح مصابة ومتضررة به. ويلزم أيضا قدر أكبر من الموارد لتلبية الاحتياجات خاصة في البلدان النامية، التي يوجد فيها أكثر من ٩٥ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم، الذين يتجاوز عددهم ٦٠ مليون شخص. ويجب إجراء مزيد من البحوث لإيجاد أدوية ولقاحات فعالة.

وقد ورد هذا الصباح تقرير مشجع في صحيفة النيويورك تايمز. وجاء في التقرير أن إدارة الأغذية والعقاقير أقرت يوم أمس فحصا مخبريا يمكن أن يكتشف، في حوالى ٢٠ دقيقة، ما إذا كان الشخص مصابا بفيروس نقص المناعة البشرية أم لا، في حين أن الفحوص الحالية تستغرق من يومين إلى أسبوعين.

ويجب أن يترجم الزخم السياسي إلى عمل ملموس. فالتصدي الفعال للفيروس/المرض يتطلب نهجا متضافرا وشاملا يتناول جميع جوانب هذا الوضع: الوقاية، والرعاية،

والقائمين بتقديم الرعاية الصحية في جميع القطاعات - بما في ذلك المنظمات غير الحكومية - وإلى المتطوعين من المجتمعات المحلية فضلا عن المصابين الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ومع ذلك، فإن الجهود الرامية إلى توفير فرص الحصول على علاج يمكن تحمل تكاليفه لمن هم في حاجة إليه تتطلب أيضا الدعم من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تأمل تايلند بأن يتم تنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه المؤتمر الوزاري للبلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة الذي عقد في الدوحة في العام الماضي، وذلك لفائدة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخصوصا المصابين من البلدان النامية.

ولا بد من احترام وتعزيز حقوق الإنسان للمصابين بهذا الوباء لضمان تمكينهم من الحياة كغيرهم من أفراد المجتمع. ومن المهم أن نعالج بجدية مشكلة الوصمة التي تلحق المصابين وتسبب استبعادهم الاجتماعي. وتشدد سياسة تايلند في هذا الصدد على زيادة توعية الأسر والمجتمعات المحلية، وتقديم الدعم إلى المنظمات التي تتعامل مع القضايا المتصلة بهذا الوباء، بما في ذلك أنشطة المجتمعات المحلية التي تشمل مصابين بهذا الوباء. وتم أيضا إدخال حقوق المصابين بهذا الوباء في سياسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفي عملها.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يقوض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو يهدد الأمن، ولو تُرك ينتشر بكامل شدته، فإنه يمكن أن يعرض للخطر بقاء المجتمعات على قيد الحياة. إن فداحة وتعدد أبعاد طابع هذا الوباء أمر يتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب المجتمع الدولي. والتعاون ليس مستصوبا فحسب بل إنه أمر حتمي. وفي هذا الصدد ما فتئت تايلند تتعاون مع جيرانها وأصدقائها في

ومن حيث السياسة العامة والتنفيذ، لا تزال الوقاية هي العنصر الأساسي في تصدينا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعمل على انحساره. وقد حددت حكومة تايلند هدف تخفيض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الذين هم في سن الإنجاب - بين سن ١٥ و ٤٩ عاما - إلى أقل من ١ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦. والشباب هم المجموعة الرئيسية المستهدفة في جهود الوقاية التي نبذلها، والتي لا تشتمل على عملية زيادة الوعي فحسب، ولكنها تشتمل أيضا على ثقافة تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وبالمشورة والفحص الطوعيين. ونسعى أيضا إلى تعزيز وصول سبل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية إلى المجموعات التي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن والعمال المهاجرون. لقد استمر هذا البرنامج، الذي بدأ في عام ١٩٨٩ والذي يشجع استخدام الرفالات الذكرية بنسبة ١٠٠ في المائة، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين السكان الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالعدوى، ووسع نطاق تركيزه إلى ما يتجاوز المشتغلين بالجنس على نطاق تجاري. ونواصل في الوقت نفسه السعي إلى التدخل على نطاق وطني لمكافحة انتقال العدوى من الأمهات إلى الأطفال.

وفيما يتعلق بتوفير الرعاية والدعم والعلاج، تواصل الحكومة تعزيز إمكانية الحصول على العلاج على نطاق واسع. وتم بالفعل تغطية علاج حالات الإصابة بالأمراض الانتهازية الشائعة مثل السل والالتهاب الرئوي في إطار البرنامج الوطني للتغطية الصحية الشاملة. ونستهدف إدخال العلاج بالأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكس في ذلك البرنامج بحلول عام ٢٠٠٤. وسيتم أيضا تطوير آليتي الرصد والتقييم لضمان فعالية البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، نشجع استمرار تقديم الدعم والتدريب إلى المهنيين الصحيين

منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذلك كيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني فضلا عن المنظمات غير الحكومية على جهودها من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

لقد أدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المعقودة في عام ٢٠٠١ إلى تمكين المجتمع الدولي من تقييم الانتشار عالمي النطاق لوباء الإيدز المتفشي الذي يعتبر أخطر تهديد للإنسانية. وأدركت الجمعية العامة أنه من الضروري - لدى تركيزها على القضايا المتصلة بالإيدز - أن تنظر بشكل جدي في الآثار المفجعة لذلك المرض على كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ويعبر إعلان الالتزام الذي اعتمدته الدول في تلك الدورة الاستثنائية عن القلق العالمي وعن تصميم الدول على العمل من أجل مكافحة هذه الآفة الرهيبة.

ولا بد لنا من أن نتذكر بأنه يصاب في كل يوم قرابة ١٤ ٠٠٠ طفل بمرض الإيدز، وإن ١,٢ في المائة من الأشخاص من الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة مصابون بالإيدز. وفي ضوء المدى الذي وصله انتشار هذا الوباء المتفشي - الذي أودى بالفعل بحياة أعداد هائلة من البشر في أفريقيا وفي بقية بلدان العالم - فإن الجهود التي بذلت حتى الآن ثبت أنها ليست كافية. والواقع أنه ولئن كانت معظم البلدان قد وضعت بالفعل استراتيجيات وطنية لمكافحة الإيدز، فإن تنفيذ التدابير الموصى بها لا يزال محدودا بسبب الافتقار إلى الموارد والوسائل الفنية. إن الفقر، الذي زاد من حدته عبء الديون، يمنع الدول، وخصوصا البلدان النامية، من إيلاء أولوية لمكافحة الإيدز في برامجها الإنمائية، بينما تتزايد معدلات الإصابة به بين الشباب والنساء.

المنطقة وخارجها في أطر دون إقليمية وإقليمية ودولية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، تعهدت تايلند مع البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أعلى مستوى بأن تمضي قدما في إصرارها على مكافحة ذلك المرض. وفي كانون الثاني/يناير الماضي، استضافت تايلند أيضا الاجتماع بين الدورتين لشبكة الأمن الإنساني المعنية بأمن البشر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي ركز على التعاون الذي يستهدف التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقة ميكونغ دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، شرفنا باختيارنا لاستضافة المؤتمر الدولي الخامس عشر المعني بالإيدز والذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٤. ونحن على استعداد للتعاون مع كل المعنيين بغية ضمان التوصل إلى مداورات منتجة وخاتمة مثمرة للمؤتمر.

وبتصميم مشترك، حدد المجتمع الدولي أهدافا نبيلة خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين. وبما أن المجموعة الأولى من تلك الأهداف ستكون واجبة التنفيذ في العام المقبل، فإن مناقشة الجمعية العامة لهذا البند من جدول الأعمال ستكون منهاجا هاما بشكل خاص لاستعراض التقدم الذي حققناه ولتحديد مسار عملنا في المستقبل. ويجدو تايلند أمل وطيد في أن نكون جميعا إذا ما تحلينا بالالتزام أقوى ومثابرة أشد، قد اقتربنا من تحقيق هدفنا المشترك الذي يتوخى وضع نهاية لمأساة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تواجه البشرية.

السيد أندرياناري فيلو - رازافي (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية):

يسرني أن آخذ الكلمة هنا اليوم وأن أعرب، أسوة بالمتكلمين الذين سبقوني، عن الشكر للأمين العام السيد كوفي عنان على تقريره الشامل والمفصل جدا عن التقدم المحرز صوب تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (A/57/227 و Corr.1). وأود أيضا أن أشكر كل أجهزة

وعلاوة على ذلك، ترى مدغشقر أن من الأمور الملحة أيضا إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتمكينها من زيادة التزامها لمكافحة الإيدز. ومن الجيد أيضا دعم المشاركة المالية التي يقدمها المجتمع الدولي ليس في شكل قروض فحسب، وإنما أيضا في شكل منح لأكثر البلدان إصابة بالإيدز، خاصة بلدان في أفريقيا وآسيا. ومن المؤسف أن نلاحظ أنه في هاتين القارتين، لا يحظى سوى ٦٠ ٠٠٠ شخص بالأدوية المضادة للفيروس. وتعتقد مدغشقر أنه من الأهمية القصوى أن نزيد ونكثف المفاوضات مع الشركات الصيدلانية الخاصة لتصبح تلك الأدوية أسهل منالاً للمرضى في البلدان المتدنية الدخل.

وإن أفريقيا، إدراكا منها للآثار المدمرة التي يسببها وباء الإيدز على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية وعلى أمنها، تلتزم التزاما ثابتا بشن الحرب على هذه الآفة على كل الجبهات. لذلك، وضعت كل البلدان الأفريقية استراتيجيات وطنية لمكافحة الإيدز، وأكثر من المبادرات لمكافحة الإيدز على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وفقا للمقاصد والأهداف التي وضعها إعلان أبوجا بشأن الفيروس/الإيدز والسل وأمراض معدية أخرى ذات الصلة.

وتأمل مدغشقر أن تؤدي المبادرات التي اتخذها القادة الأفارقة في إطار الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى تطوير الشراكات على المستوى العالمي لمكافحة الأوبئة بشكل فعال، لا سيما الفيروس/الإيدز والمalaria والسل، وأن تنعم بالدعم المجتمع الدولي الثابت لها بغية تحقيق أهداف التنمية الإنسانية الدولية.

ولقد أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ أثر ضعف الأداء من جراء الإيدز في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الدولي، وكذلك في المجتمع، والأسر والأفراد. وسلط الضوء أيضا على مكافحة

وثمة عوامل كثيرة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار لجعل مكافحة الإيدز فعالة. وفي هذا الصدد، لا بد من وجود نظام أكثر تنظيما لجمع البيانات يكون قادرا على تصنيف البيانات بحسب الفئات استنادا إلى أسباب العدوى، وبالتالي يمكن تحديد وسائل الوقاية منها. ولا بد أيضا من تطوير البحث عن نُهج جديدة ترمي إلى مكافحة وسم المصابين بالمرض والتمييز ضدهم ونبذهم بغية تقليل درجة تعرضهم للأذى، ولا سيما فيما بين النساء. إن هؤلاء المصابين يمكنهم القيام بدور أساسي في مكافحة الإيدز من ناحية الإعلام والتوعية، ويمكنهم أيضا المساهمة في وضع استراتيجيات للوقاية والعلاج من هذا المرض. وفي هذا السياق، نرى أن من الأمور الملحة تعزيز مكافحة إساءة استعمال المخدرات بين الشباب، وتنفيذ الصكوك الدولية المتصلة بحق الطفل تنفيذا فعالا بغية حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، واشتهاء الأطفال جنسيا، والاعتصاب وجميع الجرائم الأخرى التي من هذا النوع.

وترحب مدغشقر بالقرار الذي اتخذته معظم البلدان لزيادة ميزانياتها من أجل تمويل برامجها الخاصة بمكافحة الإيدز سواء كان ذلك على الصعيد الوطنية، أو الثنائية، أو متعددة الأطراف، أو الخاصة. وترحب بشكل خاص، بإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والمalaria. ومع ذلك، فإن وفد بلادي لا يسعه إلا أن يعرب عن قلقه إزاء قلة الأموال التي جمعت حتى الآن - وهي بليون دولار، وهو مبلغ لا يصل حتى إلى مجرد ثلث الهدف المتوخى لميزانية تبلغ ١٠ بلايين دولار بحلول عام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، فإن مدغشقر لن تألو جهدا في سبيل الوفاء بنصيحتها من المساهمات في الصندوق العالمي في حدود ما يتاح لها من موارد رغم كونها تواجه تحديات كثيرة. ونغتنم هذه الفرصة لنناشد جميع المانحين ومقدمي المساعدات أن يزيّدوا من مساهماتهم نظرا لأن الإيدز مشكلة عالمية.

اعتمادية عليه، ويشمل كيفية تعميمها وحفظها، وبتحديد أي نوع من الآليات المالية يمكن أن يكفل توفر الموارد على المستوى المحلي واشتراك المستفيدين في إدارة تلك الموارد.

والحكومة من خلال الجهود التي تبذلها، على استعداد لتعبئة واتخاذ التدابير الضرورية بغية ضمان حصول الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على الخدمات النفسية والاجتماعية.

وتحقيقاً للامركزية الفعالة في هذه المعركة، سيتم إنشاء لجان معنية بالإيدز في المقاطعات التي تتمتع بالحكم الذاتي لضمان مراقبة وتنسيق الخطة الاستراتيجية الوطنية في كل الولايات التي تعمل على تنفيذها، بشكل يكفل الترابط بين التخطيط والميزنة في الأنشطة الرامية إلى مكافحة الإيدز على الصعيد الإقليمي، ويكفل نقل المعلومات إلى الأمانة التنفيذية. وسيتم إنشاء لجان محلية مماثلة على مستوى المجتمع المحلي.

وختاماً، فإن النتائج القليلة التي تحققت منذ الإعلان تدعو المجتمع الدولي إلى القيام بمزيد من التعبئة لوقف انتشار الإيدز الذي يندر بالخطر. فالإيدز عدو يخشى منه، ولكن يمكن قهره إذا كرشنا كل ما لدينا من طاقات ووضعنا الإيدز في أولوية اهتماماتنا على قدم المساواة مع حفظ السلام والأمن.

السيد أوراثمانغن (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية،سمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره الذي جاء في الوقت المناسب عن هذا الموضوع المهم جداً. ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام بالنيابة عن البلدان الآسيوية.

وفقاً لتقرير الأمم المتحدة عن الإيدز، الذي صدر في تموز/يوليه ٢٠٠٢، فإن ٤٠ مليون شخص في العالم مصابون الآن بفيروس نقص المناعة البشرية، في حين أن ٢٥ مليون

الإيدز، وأوصى بتكثيف الجهود على السكان بغية تحقيق تنمية سليمة للموارد البشرية. ويعتقد وفد بلادي أن هناك حاجة إلى توسيع مجالات التدخل، لا سيما فيما يتعلق بالوقاية، وأنه ينبغي ألا تقع مسؤولية مكافحة الإيدز على عاتق وزراء الصحة فحسب، وإنما ينبغي إشراك الجميع في كل القطاعات.

واقترعنا منا بأن المكافحة المشتركة للإيدز تقتضي عملاً منسقاً في إطار الشراكات المتينة، تنوي مدغشقر المشاركة في هذه الحملة بوصفها عضواً في الشراكة لمكافحة الإيدز في منطقة المحيط الهندي، المنشأة في بداية عام ٢٠٠٢.

وعلى الصعيد الوطني، وبعد كشف أول حالة إصابة بالإيدز في مدغشقر عام ١٩٨٧، أنشأت الحكومة هيئات لإعداد وتنفيذ ثلاث خطط قصيرة. ومتوسطة الأمد. وأنشئت اللجنة الوطنية لمكافحة الفيروس/الإيدز برعاية الرئيس بموجب مرسوم صدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وحلت محل وحدة التنسيق الوطني السابقة. وإن خطورة وباء الإيدز وتعقيده، وكثرة القطاعات والأطراف المعنية، والسياسة العامة التي تنتهجها الحكومة الحالية في منح الحكم الذاتي للمقاطعات، والحاجة إلى توسيع نطاق المكافحة الوطنية لوباء الإيدز، توفر كلها تبريراً لتحديث الإطار المؤسسي وتكييفه مع متطلبات القطاعات الكثيرة المعنية، وتحقيق اللامركزية على أساس الدروس المستخلصة. والتنسيق الذي كان يقدمه مكتب التنسيق الوطني قد جرى استبداله بالأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لمكافحة الإيدز.

وإن الإطار القانوني السياسي والقضبي الخاصة المعنية بالأشخاص المصابين بالإيدز، والأيتام من جراء الإيدز، ينبغي أن يعزز مكافحة هذا المرض. وتشكل إدارة المعلومات الموارد المالية دعامتين للإطار المؤسسي. وقد تعهدت حكومة مدغشقر أيضاً بإقامة نظام من المعلومات يكون أكثر

تنفيذ تلك الاستراتيجيات، لا سيما في البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل، يتعرض للخطر بسبب الافتقار إلى الموارد والقدرة التقنية. وبغية مضاعفة المكافحة الفعالة والعالمية لوباء الفيروس/الإيدز، يجب أن يتحلى الجميع بالتزام سياسي ملموس، وتعاون حقيقي وعمل منسق، على مختلف المستويات وفي كل القطاعات. وإذا كان المجتمع الدولي يود القضاء على هذا البلاء العالمي، يُشترط قيام قيادة قوية تعمل على تعبئة الموارد الإضافية والمهمة والدائمة والضرورية لاستئصال الفيروس/الإيدز.

ومن المهم بصفة خاصة أن نلاحظ، أنه من أجل مكافحة الوباء في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يجب مضاعفة الإنفاق على ما يربو على ٦ بلايين دولار بحلول السنة القادمة، وإلى أكثر من ١٠ بلايين دولار بحلول سنة ٢٠٠٥. وهذا لا يشمل الأموال التي يحتاج إليها بغية تحسين البنى التحتية للرعاية الصحية الأساسية. ومن ثم، هناك حاجة لا سيما بالنسبة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، إلى التعاون الدولي لتنفيذ إعلان الالتزام من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

لذلك، فإن إندونيسيا تسعى للتعاون مع شركائها الدوليين والإقليميين والعالميين لمكافحة الإيدز، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أصدرت إندونيسيا، مع شركائها الإقليميين في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، إعلانا مشتركا بشأن التعاون في مكافحة الإيدز، بما في ذلك مكافحة تعاطي المخدرات.

ولقد بقي معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يؤبه به لسنوات، لكن في السنوات الأخيرة ظل بلايا تعاطي المخدرات عن طريق الحقن وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ينتشران في إندونيسيا وفي جميع أرجاء

شخص قد قضاوا نحبهم بسببه. وفي حال لم يتم ضبطه، سيزداد معدل العدوى ليصل إلى ٤٥ مليون إصابة جديدة قبل نهاية العقد. فالإيدز قد اجتاح أنحاء واسعة من أفريقيا؛ وأفريقيا تضم ١١ مليونا من أصل ١٤ مليون يتيم جراء الإيدز في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، تبين المعطيات أن إحدى المناطق التي تشهد أسرع نمو في الإصابات الجديدة بالفيروس/الإيدز هي آسيا. وفي حال سمح لمعدلات الفيروس/الإيدز في آسيا بالوصول إلى مستويات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فسيفوق عدد الأشخاص المصابين في العالم معدل ١٠٠ مليون شخص. ويشعر كثيرون بأنه، في غياب الجهود العالمية المنسقة والدائمة لوقف انتشار الإيدز وعكس مساره، فإن الأرقام المروعة التي أعطيتها ستكون في الواقع متصفة بالتفاؤل، وسيشكل النمو الشامل لوباء الفيروس/الإيدز تهديدا خطيرا للاقتصاد العالمي والسلام والأمن العالميين.

ومن الناحية المشرفة، فإن اعتماد إعلان الالتزام في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الفيروس/الإيدز، التي انعقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١، يوفر للمجتمع الدولي زخما جديدا لمكافحة هذا الوباء المدمر. وهو يبرز نقطة تحول في مكافحة الإيدز عن طريق وضع أهداف محددة زمنيا للوقاية من هذا المرض ومكافحته. وهناك أمل إذا اتخذنا إجراءات معينة. ومن المقدر أن يكون ممكنا تفادي ٦٣ في المائة من الاصابات الجديدة المتوقعة من الآن وإلى عام ٢٠١٠.

وتشكل هذه الجلسة أيضا أهمية كبرى، طالما سنتداول في الإجراءات الضرورية التي تستتبع تنفيذ إعلان الالتزام الذي جرى في السنة الماضية. ومما يشجع إندونيسيا أن الكثير من البلدان قد قام بتنفيذ استراتيجيات وطنية لمكافحة الإيدز، ولكن تشير إندونيسيا أيضا بقلق إلى أن

وتمثل الأدوية ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أحد أهم القضايا. فتحسين القدرة على دفع ثمن هذه الأدوية وسبل الحصول عليها هو أمر حيوي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان النامية ذات الموارد المحدودة. ويجب تمويل البحث في البلدان النامية، حتى يمكن إيجاد العلاجات والمعالجات التي يستطيع السكان المحليون تسديد ثمنها وتكون مقبولة لديهم. وبالنسبة للبلدان النامية، هذه قضية هامة؛ فالأدوية المنقذة للحياة لن تنقذ أية أرواح إذ لم يتمكن المرضى من الحصول عليها بسبب الافتقار إلى المال.

وفي الختام، إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي أحد أهدافنا الإنمائية للألفية، ومن ثم أحد أهم أهداف المجتمع الدولي. ويمثل الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على النحو المناسب، أحد الهموم الدولية التي تتطلب عملاً دولياً، لأن هذا المرض لا يحترم الحدود الدولية. ويجب على أية تسوية لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن تحل المشكلة لصالح جميع البشر، الأغنياء والفقراء على حد سواء.

السيدة كابالاتا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود، في البداية، الإعراب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره (A/57/227) عن التقدم المحرز في تطبيق إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فالتقرير المستند إلى ردود على استبيانات أرسلت إلى الدول الأعضاء، يوفر رؤى مفيدة حيال أنشطة الدول الأعضاء من أجل تطبيق إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونحن كذلك نقدر هذه الفرصة لمناقشة مسألة المتابعة في الجمعية العامة. ويحدونا الأمل في أن تأخذنا نتيجة المداولات خطوة واحدة إلى الأمام في كفاحنا للوباء الفتاك.

المنطقة. وفي الوقت الحاضر، يقدر وجود حوالي ١٢٠ ٠٠٠ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إندونيسيا، وعدد الإصابات ما زال أقل من ١,٠ في المائة من السكان، لكن خطر الانتشار الواسع للإصابة موجود.

وقد اعترفت إندونيسيا بإمكانية تنامي هذا المرض إلى خارج حدود السيطرة، واستهلت منذ عام ١٩٩٤ برنامجاً وطنياً لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز شمل إنشاء لجنة قومية لاتقاء الإيدز والسيطرة عليه، وتضمن برنامج اتقاء الإيدز التعليم عن الإيدز، والوقاية منه والاختبار والمعالجة والبحث ورصد التقدم المحرز في البرنامج. كذلك حدد البرنامج دوراً لمستويات متنوعة من الحكومة والمجتمع المدني، كما أقر الحاجة إلى مساعدة وتعاون خارجيين. وفضلاً عن ذلك، أعادت إندونيسيا في وقت سابق من هذه السنة، وتمشيا مع إعلان الالتزام، تنشيط جهودها لمحاربة بلاتني الإيدز والمخدرات من خلال إصدار مراسيم جمهورية، شملت إطلاق حركة وطنية ضد الإيدز وبذل جهود لمكافحة تعاطي المخدرات.

كذلك أقر البرنامج الوطني دور المجتمع المحلي، خاصة الأسرة، في منع المرض وفي رعاية أولئك المصابين به فعلاً. وتتراوح أعمار ثلث الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما بين ١٥ و ٢٤ سنة، كما أن الإصابات تحدث بصورة نموذجية في أعلى معدلاتها بين الأشخاص في هذه الفئة العمرية. وتؤدي الأسرة دوراً رئيسياً في تعليم الشباب تفادي النشاط غير الآمن وأهمية الوقاية. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل الأسرة خاصة في الدول النامية، المصدر الرئيسي لرعاية أولئك المصابين بهذا المرض فعلاً، ولذا ينطوي البرنامج الوطني الإندونيسي على جهود لإزالة وصمة العار التي تلحق بالأشخاص المصابين والمحافظة على اندماجهم الكامل في المجتمع.

القومية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسيطرة عليه. وتحدد الخطة الإطار لرد واسع متعدد القطاعات على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لفترة خمس سنوات، ١٩٩٨-٢٠٠٢.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الرئيس فور انتهاء الدورة الاستثنائية في سنة ٢٠٠١ "أننا أعدنا أنفسنا لانتصار محتمل على هذا الوباء الشنيع"، وقد جاء قوله هذا إزاء سياسة قومية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وضعت فعلا لكي توفر الإطار العام للرد الوطني على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتحدد السياسة القومية دور القطاعات المتنوعة في اتقاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية ودعم ضحاياه، وتنص على المثل الأخلاقية والمبادئ المتبعة في الإرشاد وفي إجراء الاختبارات وفي حماية حقوق الأشخاص الذين يعيشون في حالة إصابة بالمرض. كذلك تحدد السياسة القومية ولاية ووظائف لجنة تترانيا للإيدز، التي شُكلت في سنة ٢٠٠٠. وتعمل اللجنة في تعاون وثيق مع المجلس الاستشاري الوطني المعني بالإيدز وغيره من الهيئات لتصدر رد وطني شامل من جانب كل من القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات القائمة على المجتمع والأسر والأفراد.

وقد حددت حكومي العقوبات التي تعترض سبيل مكافحة الوباء بالجهل المتفشي، والخوف من المرض، والوصم بالعار، والأكثر أهمية، انتشار الفقر. فالفقر يرسى القاعدة لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويؤثر بصورة بارزة في انتشار وتأثير المرض وفي تأجيجه. وهو يهيئ إمكانية الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ويسبب الاطراد السريع للإصابة في الإنسان بسبب سوء التغذية، كما يحد بفاعلية من سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية. وهذا حقيقي بالنسبة للفرد كما هو بالنسبة للبلد. ومن ثم، يجب التصدي لعامل الفقر ليس

ويود وفدي الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به من فوره ممثل السنغال بالنيابة عن الدول الأفريقية. وكان انعقاد الدورة الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالفعل نقطة تحول في تاريخ الوباء الذي بلغ عقدين. وكان على المجتمع الدولي أن يرد على حالة طارئة ظل إلى حد كبير يتجاهل أهميتها لفترة طويلة جدا.

حين اعتمدت الجمعية العامة إعلان الالتزام في حزيران/يونيه السنة الماضية، لاحظت بقلق بالغ أنه، في نهاية السنة ٢٠٠٠، كان ٣٦,١ مليون نسمة يعيشون في جميع أنحاء العالم وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن ٧٥ في المائة منهم موجودون في أفريقيا شبه الصحراء الكبرى؛ واليوم يقدر الرقم بأكثر من ٤٠ مليوناً. ومن ثم، حدد إعلان الالتزام أطراً زمنية لتحقيق الأهداف في مجالات القيادة والموارد والمنع والرعاية والدعم والمعالجة والشراسة، ضمن أشياء أخرى.

ومن الواضح فعلا أن الوباء يزداد سوءاً، مما يشير إلى أن الردود لم تكن متناسبة مع حجم المشكلة. ومن الواضح أن التدخلات ظلت على نطاق أصغر مما كان يتطلبه الوفاء. وما لم نغز تدخلاتنا فإن الوباء - وهنا أكرر ما أورده المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - لن يهزم نفسه.

ورغم هذه الصورة الكئيبة، أود أن أعلن هنا أن حكومي ما زالت ملتزمة تماماً بالكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما تؤكد من جديد عزمها على تطبيق إعلان الالتزام. وفي هذا الصدد، أعلن الرئيس في سنة ١٩٩٨ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كارثة وطنية تتطلب المشاركة الكاملة للمجتمع التراتي بأسره في مكافحتها. وفيما يتعلق بالقيادة، فقد وفرت حكومي القيادة القوية المطلوبة. وفي هذا السياق، أعدت الخطة الاستراتيجية

بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أنها مساهمة كبيرة في توفير الرعاية والدعم والعلاج للنساء المصابات بهذا الوباء واللاتي يحملن العبء الأكبر للوصمة المتصلة بذلك المرض.

وفي هذا الصدد، نؤيد بصدق توصية الأمين العام التي تدعو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وخصوصا الوكالات المشاركة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمانة ذلك البرنامج، إلى توسيع نطاق الدعم المقدم إلى جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بغية تحويل التدخلات التي أثبتت فعاليتها إلى مشاريع أوسع نطاقا.

ومن التطورات الجديدة بالترحيب وجود منظمات غير حكومية تشارك في رعاية ودعم المصابين بذلك الوباء في بلادي. لقد أدركت حكومة بلادي ومجتمعنا المدني أن العمل سويا يخدم مصالحهما الكبرى. وتعهدت الحكومة بالدخول في شراكة مع منظمات غير حكومية مسؤولة، خصوصا في مجال تثقيف المجتمع ونشر الرسالة الخاصة بالحرب ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، أثبت قادة المنظمات الدينية أن لهم دورا بالغ الأهمية. وفي نية حكومة بلادي أن تواصل تشجيع هذه الشراكة، خصوصا في مجال إزالة حاجز الصمت ووصمة الإصابة بهذا المرض.

إن التحدي المائل أمامنا هو تحدي خطير. فالتصدي لهذا الوباء يتطلب وجود تصميم جاد ونهج ابتكارية. وبعضنا يعمل في ظل ظروف يتحمل فيها النظام الصحي عبئا ثقيلا ويصبح فيها توفير علاج يتكلف دولار واحد يوميا يمثل تحديا كبيرا.

وبالتالي، يتعين علينا جميعا - فرادى وجماعات - أن نعزيز التعاون الدولي، ونكثف البحث فيما يتصل بهذا الوباء، ونواصل توفير الدور القيادي اللازم ونظل مركزين الاهتمام

على مستوى الأسرة فحسب، وإنما أيضا على المستوى الوطني.

وإزاء هذه الخلفية يلاحظ وفدي بقلق التشديد في تقرير الأمين العام على أن الاستجابة الدولية للصندوق العالمي لم تثمر إلا بثلث المبلغ المطلوب لتحقيق هدف النفقات السنوية المقدرة بحوالي ١٠ بلايين دولار بحلول سنة ٢٠٠٥. وقد اتضح بشكل كاف أنه من دون موارد إضافية جديدة لن تحقق حكوماتنا لا الأهداف الإنمائية للألفية ولا تلك الأهداف الواردة في إعلان الالتزام. لهذا السبب يؤيد وفد بلادي بقوة التوصية الواردة في الفقرة ٩٣ من تقرير الأمين العام A/57/227 التي تقول ما يلي:

”لضمان التصدي بفعالية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يُطلب من المجتمع الدولي أن يزيد زيادة كبيرة مساعداته للبلدان التي لا تتوافر لها موارد كافية لتنفيذ التدخلات، ومن أجل تعزيز القدرة البشرية المستدامة ووضع النظم وبناء القدرات“.

وعبر السنين، تنامت الشراكة بين حكومة بلادي والشركاء الآخرين في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعاون مع منظومة الأمم المتحدة من خلال وكالاتها، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان - وذلك على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد باليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لمشروعهما الرائد الجاري تنفيذه في بلادي لمنع انتقال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأمهات إلى الأطفال. ونقدر هذه المساعدة باعتبارها خطوة كبيرة نحو تحقيق الهدف الذي يتوخى تخفيض نسبة الأطفال المصابين

وفي منطقة المحيط الهادئ، تواجه بابوا غينيا الجديدة احتمال تفشي الوباء بشكل مشابه لما تعانيه البلدان الأفريقية. بل أنه حتى البلدان الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، النائية من نواح كثيرة، بدأت تواجه هذا الوباء.

وكانت الدورة الاستثنائية التي عقدت في العام الماضي علامة بارزة في تطوير إجراءات عالمية وإقليمية ومحلية للتصدي لذلك الوباء المتفشي. ومنذ ذلك الحين، أُنجز المزيد من العمل فيما يتعلق بتقدير الموارد اللازمة للتصدي لهذا الوباء. كما أنشئت آلية تمويل أخرى، وهي الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وتتطلع استراليا إلى رؤية الصندوق ينفذ مشاريع ويحقق نتائج على أرض الواقع.

وثمة تطور آخر يتمثل في تخفيض أسعار بعض وسائل العلاج من هذا الوباء. وترحب استراليا بالعمل الذي أنجزه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع عدد من شركات المستحضرات الصيدلانية والمنظمات غير الحكومية، والحكومات الوطنية في تخفيض تلك الأسعار، بما في ذلك من خلال مفاوضات الدوحة التي أجريت في إطار منظمة التجارة العالمية.

ومع ذلك، ما زال هناك المزيد من العمل الذي يلزم القيام به. فتكلفة الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي التي يمكن أن تطيل حياة المصابين باهظة بدرجة لا يمكن تحملها في كثير من البلدان المكتظة بالسكان ومنخفضة الدخل. وعلاوة على ذلك، فإن سلالات الفيروسات المقاومة للأدوية قد تنتشر بسبب الاستخدام غير المتسق لوسائل العلاج بالأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي وبسبب تصنيع أدوية دون المستوى المطلوب.

وغني عن القول إن تكاليف الأدوية ليست سوى جزء من تكلفة علاج المرض. وهناك عوائق هامة أخرى تشمل القدرات الطبية والسوقيات والموارد. كما أنه

على الأهداف المحددة في إعلان الألفية وفي إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن حكومة بلادي عاقدة العزم على كسب الحرب ضد هذا الوباء. ونحن على ثقة من إمكانية كسب هذه الحرب بالتعاون والمشاركة مع كل أصحاب المصالح ومع المجتمع الدولي ككل.

السيد بريريتون (استراليا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور لاستراليا أنها شاركت في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أبرزت تلك الدورة الاستثنائية الإدراك العالمي للآثار الخطيرة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إننا نعرف أن عدد المصابين بهذا الوباء في كل أرجاء العالم سيتعاضم بشكل كبير خلال العقد الحالي. وتشعر استراليا بقلق خاص إزاء انتشار هذا الوباء في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ويهدد معدل الانتشار في آسيا بأن يصبح أعلى معدل في العالم. وتفيد التقديرات بأنه بحلول عام ٢٠١٠ قد يصل عدد حالات الإصابة بهذا الوباء إلى ما بين ١٠ ملايين و ١٥ مليون حالة في الصين وما بين ٢٠ و ٢٥ مليون حالة في الهند - وهذا هو أعلى تقدير بالنسبة لأي بلد في العالم.

ومع نهاية العقد الحالي، سيتجاوز معدل انتشار الوباء في آسيا معدل الانتشار البالغ ٣٠ - ٣٥ مليون حالة المتوقع لمنطقة أفريقيا الوسطى والجنوب الأفريقي، التي تشكل البؤرة المحورية لانتشار الوباء في الوقت الحالي. وفي بعض بلدان آسيا، توجد جيوب محصورة للمصابين بالوباء فيما بين متعاطي المخدرات بالحقن والمشتغلين بالجنس على سبيل المثال. ولا يمكن أن يبقى غير مباليين إزاء احتمال التنامي السريع لجيوب المصابين بالعدوى تلك وانتشارها بين سائر السكان في تلك البلدان.

وتوفير الفرص اللازمة لتقاسم المعلومات والخبرات في مجال التصدي لهذا الوباء المتفشي وذلك من خلال مجموعة متنوعة من البرامج. لقد حظي هذا المنتدى - الذي أطلق مبادرته وزراء البلدان الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا واستراليا في بروناي في شهر آب/أغسطس - بتأييد واسع النطاق عن بلدان تلك المنطقة.

وقدمت استراليا تمويلا إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك من أجل إنشاء هذا المنتدى. ومن دواعي سرورنا أن هذا المنتدى حظي بدعم من مانحين آخرين من بينهم المملكة المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ونيوزيلندا. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل استراليا تمويل برامج بصورة رئيسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمساعدة بلدان تلك المنطقة على التصدي لهذا الوباء بشكل مباشر من خلال مبادرة عالمية ممتدة لست سنوات بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واستراليا على استعداد - لو طُلب منها ذلك - لأن تساعد الحكومات الأخرى في آسيا والمحيط الهادئ في وضع تشريعات لتيسير الحصول بشكل فعال من حيث التكلفة على الأدوية الأساسية لمعالجة هذا المرض بما يتماشى مع الاتفاقات التجارية الدولية. واستراليا مستعدة أيضا لدعم البحوث التطبيقية أو أي تجارب نوعية لمساعدة البلدان في تقييم بدائل لإدخال وسائل علاج جديدة لهذا المرض.

وقامت استراليا مؤخرا باستعراض أولوياتها في مجال تقديم المعونات. وسيبقى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأولويات الأساسية في برنامجنا الخاص بتقديم المعونة. إلا أنه يتعين على جميع البلدان أن تواصل العمل من أجل توليد زخم في الاستجابة العالمية لهذا الوباء. فتلك حتمية إنسانية بالنسبة لنا.

لا ينبغي جعل الاهتمام المتزايد الموجه صوب العلاج يقلل من التركيز بشكل أساسي على الوقاية من المرض.

ومن الأمور الحيوية لمواجهة هذه التحديات الدور القيادي الذي تضطلع به الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فبدون هذا الدور القيادي لا يمكن كسب المعركة في مكافحة ذلك المرض. ولا بد من أن يقترن الدور القيادي بالحكم الصالح لضمان التنفيذ الفعال لإجراءات التصدي لهذا المرض.

وكانت إجراءات التصدي لهذا المرض التي اتخذتها استراليا ذات مغزى. ونحن عاقدون العزم على القيام بدورنا في هذا الخصوص، لا سيما في مجال تطوير الدور القيادي السياسي، والتعاون الإقليمي، ووضع الخطط الخاصة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، استضافت استراليا الاجتماع الوزاري لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمناقشة تأثير هذا الوباء المتفشي على التنمية الإقليمية. وكان ذلك الاجتماع الناجح متابعة لدورة الأمم المتحدة الاستثنائية، وهو الأول من نوعه إذ أنه حقق تلاقى وزراء ومسؤولين ذوي اختصاصات متعددة جاءوا من ٣٣ بلدا يمثلون نصف سكان العالم.

وتعمل استراليا على ضمان عقد اجتماع وزاري ثان في عام ٢٠٠٣ لمتابعة الإجراءات التي اتخذتها بلدان آسيا والمحيط الهادئ للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وكان من نتائج الاجتماع الوزاري لبلدان آسيا والمحيط الهادئ الذي عُقد في عام ٢٠٠١ إنشاء منتدى القيادات لآسيا والمحيط الهادئ المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية. وسيقوم هذا المنتدى، الذي من المقرر أن يبدأ أنشطته في أوائل عام ٢٠٠٣، بإعلام القادة

العامّة السنوية أو في أعقابها، وسيكون من المفيد أن تضم ممثلين للمجتمع المدني.

السيدة تيلور روبرتس (جامايكا) (تكلّمت بالانكليزية): تمثل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز معلما هاما في استجابتنا الجماعية إزاء ما اتفق على اعتباره "حالة طارئة عالمية". وفي ظل عدم وجود استجابة عالمية فعالة حقا إزاء هذا الوباء من خلال جهود مجدية لتحقيق الأهداف والمقاصد المحددة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ستظل التنمية الاجتماعية والاقتصادية مهددة بشدة، كما أن المكاسب المحرزة للنهوض برفاه شعوب العالم ستضمحل إلى حد كبير.

وبالنظر إلى آثار الإيدز على السكان المنتجين، فقد ثبت أنه مرض مدمر بشكل خاص من حيث زيادة انتشار الفقر والتعرض، وعكس اتجاه التنمية البشرية وتقويض قدرة الحكومات على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي حقيقة الأمر، سوف يثبت أن الأثر الفاجع لهذا الوباء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان المتضررة بشدة هو من أخطر التحديات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولذلك، يسعدنا إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إعلان الالتزام، كما وردت في تقرير الأمين العام. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن الالتزام السياسي آخذ في التزايد وأن معظم البلدان تتجه إلى زيادة الاستثمار الوطني في برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث زاد الإنفاق الإجمالي للدول المتدنية والمتوسطة الدخل بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٢. ويكتسي هذا التطور أهمية خاصة لأنه لا يمكن عكس اتجاه الوباء دون زيادة كبيرة في الموارد.

واليوم، تؤكد استراليا من جديد دعمها للإجراءات التي تُتخذ على سبيل الأولوية الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتلاحظ أن ثلث الأهداف والغايات المحدد لها إطار زمني الواردة في الإعلان واجب التنفيذ في عام ٢٠٠٣. كما أن المزيد من هذه الأهداف والغايات يتعين تنفيذها في عام ٢٠٠٥.

إن تقرير المتابعة السنوي للأمين العام عن إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يعرض التقدم المحرز ويحدد المشاكل والمعوقات بالتفصيل، ينبغي أن يساعد في الحفاظ على زخم الاستجابة الدولية.

ومع ذلك، فلا تزال الحاجة قائمة للحصول على معلومات أفضل بغية تعقب الجائحة. وقد قام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بتطوير مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز من جانب الدول الأعضاء للوفاء بالالتزامات. وستكون هذه المؤشرات أداة قيمة وستعمل على تحسين المعلومات الخاصة بالمرض وتطور الجائحة وتحديد الاستجابة الملائمة.

إن استمرار انتشار الجائحة، لا سيما في آسيا، يقتضي أن تقدم البلدان المانحة، مثل استراليا، المزيد من الدعم المالي والفني. كما يجزنا ذلك إلى الحديث عن الكيفية التي ينبغي أن تنفق بها أموال الصناديق الدولية، مثل الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتدرن الرئوي والملاريا. وسنحتاج إلى التصدي لهذه التحديات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

أخيرا، فإن استراليا ترى أن هناك قيمة في ظل الأهداف المتعددة المحددة لعام ٢٠٠٣، وقيمة كبيرة حقا، في تكريس يوم كامل من المناقشات لمتابعة إعلان الالتزام في العام القادم. ويمكن أن تعقد تلك المناقشة إما خلال المناقشة

الرقم ما زال غير مرض، لا سيما عند تجزئته وفقا للبلدان والتجمعات الاجتماعية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة ينبغي ألا يشكل بعد الآن عقبة أمام الحق في توفير الوصول إلى الأدوية للجميع.

ولو كان للأهداف الواردة في إعلان الالتزام أن تتحقق، لا بد أيضا من زيادة الدعم للجهود الوطنية لتوسيع الخدمات الطبية، بما في ذلك الرعاية المسكنة للآلام، والوقاية وعلاج التهابات الانتهازية. وينبغي لتوسيع نطاق البحوث لاستحداث لقاح فعال ومأمون الاستخدام أن يحظى بالأولوية أيضا. ولهذا، نشعر بالقلق لأن ١,٦ في المائة فقط من بحوث الإيدز يتركز على تطوير لقاح ملائم لاستخدامه في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي المنطقة الأكثر ابتلاء. وهذا يؤكد بوضوح أن الأولويات في مجال البحوث العالمية ليست موجهة بما فيه الكفاية إلى تلبية الاحتياجات الصحية الملحة في البلدان ذات الموارد المحدودة.

وعلى الزعماء الوطنيين أن يقوموا بدور قيادي في مكافحة هذا الوباء، بما في ذلك المساهمة في الجهود لإزالة الوصمة الاجتماعية المقترنة بالمرض. وكما أكد الأمين العام، فإن معظم البلدان التي أحرز فيها تقدم كبير، كانت القيادة السياسية القوية فيها سمة أساسية. وفي جامايكا، يقف القادة السياسيون في طليعة جهتنا الوطني لمكافحة الإيدز، وقد ركزوا تركيزا خاصا على هذا المرض بإجراء مناقشة برلمانية بشأن هذه المسألة.

ومنذ اعتماد إعلان الالتزام، ضاعفت جامايكا أيضا من جهودها لمكافحة المرض، من خلال اعتماد إطار وطني شامل يضم كل القطاعات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أقر مجلس الوزراء الخطة الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦.

ورغم هذا التقدم، هناك دلالة واضحة على أنه ما زال هناك نقص كبير في التمويل الإجمالي للاستجابة العالمية. وفي استعراضنا للنتائج المحرزة منذ عام ٢٠٠١، نلمس وجود حاجة ماسة إلى زيادة التمويل العالمي بالنظر إلى أن التمويل الإجمالي ما زال يمثل ثلث المبلغ اللازم لتلبية هدف إنفاق ١٠ مليارات من الدولارات سنويا بحلول عام ٢٠٠٥. ولن تنجح مكافحة الإيدز إلا في سياق شراكات معززة وفعالة. وقد قطعت الحكومات الوطنية خطوات هامة بهدف تعزيز استجابتها. ولكن، كما يتبين من التقرير، كان تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بطيئا. وما من شك في أن التقدم سيظل بطيئا لو ظلت العقبات الخطيرة الناجمة عن الأعباء الاقتصادية المفرطة تعرقل القدرة على تخصيص موارد كافية لمكافحة المرض. وبغية زيادة القدرة على التصدي للمشكلة، لا سيما في البلدان النامية، ثمة حاجة واضحة إلى شراكات معززة لزيادة الموارد والقدرة البشرية والفنية لضمان أن يكون نطاق الأنشطة على المستوى القطري مواكبا لفداحة المشكلة المطلوب حلها.

إننا نشعر بالقلق أيضا لأن نسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة فقط من المعرضين لخطر انتقال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية يمكنهم الاستفادة من خدمات الوقاية الأساسية، وأنه لا يمكن الوصول إلا إلى عدد لا يكاد يذكر من النساء الحوامل، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. ولو أردنا أن نحقق النجاح، فلا بد من بذل جهود أكبر لتعزيز الخدمات الوقائية وخفض الكلفة الكبيرة للأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي، لا سيما في البلدان الأشد ابتلاء.

وإذ نلاحظ في الفقرة ٦٨ من تقرير الأمين العام أن إجمالي عدد الأشخاص في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذين يمكنهم الحصول على الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي قد ازداد، فإننا نعتقد أن هذا

الوقاية، وتعزيز الرعاية والدعم للمصابين. ويجب التصدي لهذه التحديات بشعور كبير بالإلحاح. وقد ابتدأنا العملية، ولكن يجب ألا نتوان في شحذ عزيمتنا لتحقيق الأهداف التي حددناها أثناء الدورة الاستثنائية.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): قبل أكثر من عام، اعتمدنا إعلان الالتزام، الذي حدد استراتيجية عالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأكدت الدورة الاستثنائية الدور القيادي للأمم المتحدة في التصدي لهذا الوباء. وقد نجحت الولايات المتحدة في الجمع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والمؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، لتعزيز رؤية مشتركة تجاه هذه المسألة.

إن إعلان الالتزام أبرز أيضا مدى أهمية التعاون الدولي. وأتمت هذه النتيجة النقاش حول ما إذا كان ينبغي أن تنصب الأولوية على الوقاية أو العلاج، أو ما إذا كان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسألة من مسائل حقوق الإنسان أو أنها مسألة طبية محضة، وما إذا كان ينبغي توفير الأدوية للبلدان النامية، وما إذا كان ينبغي أن يكون التصدي معتمدا على إجراءات الحكومات الوطنية فقط، أو على إجراءات المجتمع الدولي.

ويثير تقرير الأمين العام مشاعر متضاربة بشأن تنفيذ الإعلان. فهو يبين من جهة أن الإعلان أصبح مرجعا لا غنى عنه للبلدان والمؤسسات في الجهود التي تبذلها لمكافحة هذا الوباء. ومن جهة أخرى، يبين أن التنفيذ قد ترك الكثير مما هو مرغوب فيه.

إن هذا التضارب في المشاعر واضح في مجال التعاون الدولي. فقد كان إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا إنجازا هاما. ومثلت الموافقة على المشاريع الأولى فتحا جديدا، لأنها اشتملت على توفير الأدوية المضادة

وتحدد الخطة استجابة وطنية متكاملة عبر القطاعات، بما يكفل مشاركة وتنفيذ برامج وسياسات تهدف إلى النهوض بحقوق الإنسان للمصابين بهذا المرض، والمجموعات الأكثر تعرضا له في المجتمع.

وتدعو أولويات الخطة الوطنية إلى الوقاية والرعاية والعلاج والدعم، والرصد والمسح والتقييم. وفضلا عن ذلك، أنشئ فريق عامل مشترك بين الوزارات معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك لضمان بذل جهد متكامل في تخطيط ورصد أنشطة الإيدز عبر الوزارات والقطاعات. وفي شباط/فبراير من هذا العام، قامت حكومة جامايكا بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بوضع استراتيجية لتعجيل وتوسيع نطاق الانتفاع بالرعاية والدعم الشاملين بالنسبة للمصابين بهذا المرض. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى بناء القدرة في نظام الرعاية على جميع المستويات، وزيادة الوصول إلى الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي، وتوسيع برنامج الوقاية من انتقال الفيروس/المرض من الأمهات إلى الأطفال، وتعزيز الدعوة وتعبئة الموارد.

بيد أنه على الرغم من هذا التقدم، لا تزال توجد حاجة إلى قوانين جديدة لمعالجة حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بهذا المرض. وكما هو الحال في دول كاريبية أخرى تتشاطر نهجا استراتيجيا إقليميا، تعكف جامايكا على عملية استعراض التشريعات الحالية لتعزيز قوانين مكافحة التمييز.

وتواجه منطقة البحر الكاريبي تحديا هائلا، وهو تحد تواجهه مناطق عديدة ومعظم الدول، بدون استثناء تقريبا. وإذا كان هناك ما نتعلمه من التقرير المعروض علينا، فهو أن جهودنا يجب أن تكون جماعية. وقد أحرزنا تقدما هاما في هذا الصدد. بيد أن هناك الكثير مما لا يزال ينبغي عمله في مجال تقوية القيادة، وزيادة الموارد، وتحسين استراتيجيات

شخص، من بين ٦ ملايين شخص ينبغي أن يعالجوا بهذه الأدوية.

وتستند النتائج التي حققتها البرازيل في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى اتخاذ نهج متوازن تجاه الوقاية والعلاج والدفاع عن حقوق الإنسان. وقد اتبعت حكومة البرازيل هذه السياسات منذ بداية انتشار هذا الوباء، وتعمل دائما على تعاون قوي من المجتمع المدني.

وتشتمل سياسات الوقاية في البرازيل على حصول الجميع على الرفالات، وتمكين المرأة، وإدراج القضايا المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المناهج المدرسية، وتنفيذ برامج موجهة لمنع انتقال الفيروس أو المرض من الأمهات إلى الأطفال، ووضع استراتيجيات لأضعف المجموعات وأكثرها عرضة للإصابة.

وفيما يتعلق بالعلاج، فإن أحد العناصر الرئيسية في تصدي البرازيل للمرض هو الحصول على الأدوية مجانا وللجميع، بما في ذلك المعالجة بالأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي. وحاليا، يتلقى الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي حوالي ١٢٠ ٠٠٠ شخص في البرازيل. وقد أثمرت هذه السياسة. فقد انخفض معدل الوفيات بنسبة ٥٠ في المائة، وانخفضت معدلات دخول المستشفيات بنسبة ٧٥ في المائة، وانخفضت معدلات الإصابة بالأمراض النفعية انخفاضاً كبيراً. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تجنبنا إدخال ٣٦٠ ٠٠٠ حالة إلى المستشفيات، مما أدى إلى توفير ١.١ بليون دولار. وفي نفس الفترة، أنفقنا ١,٤ بليون دولار على الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي. وأصبح العبء على الخدمات الصحية العامة أقل، ومكنا تقديم المعالجة من تحسين مستواها. وإذا جاز النظر إلى هذه المسألة من منظور اقتصادي محض، فإن هذه السياسة فعالة من حيث التكاليف.

لفيروسات النسخ العكسي. ولسوء الطالع، لم توفر للصندوق موارد تتناسب مع احتياجاته. وقد أظهرت تقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية أنه يلزم سنويا لمكافحة هذا الوباء مبلغ ١٠ بلايين دولار. وحتى الآن، بلغت التبرعات المعقودة بليون دولار، وهي بعيدة جدا عن الوفاء باحتياجات جميع المشاريع التي قدمت للموافقة عليها.

والحال الآخر الذي نرى فيه نتائج إيجابية ونتائج سلبية، هو الحصول على الأدوية. فقد شددت الدورة الاستثنائية على أهمية أن يكون بالإمكان تسديد ثمن الأدوية، وعلى إنتاج أدوية رديفة وبأسعار تفضيلية. ومنذ ذلك الوقت، أحرزنا بعض التقدم. فعلى سبيل المثال، اعتمد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية إعلانا بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفردية ذات الصلة بالتجارة، يؤكد أن الاتفاق:

”يمكن وينبغي تفسيره وتنفيذه بطريقة تدعم حق أعضاء المنظمة في حماية الصحة العامة، وبصفة خاصة في تشجيع الحصول على الأدوية من قبل الجميع“. (WT/MIN(01)/Dec/W/2، الفقرة ٤)

وقد اعتمدت بعض الشركات الخاصة نهجا تعاونيا، وعرضت الأدوية بأسعار أدنى لبعض البلدان النامية. وقد اعترف أيضا بأهمية استخدام الأدوية الرديفة. فعلى سبيل المثال، سيشجع الصندوق العالمي البلدان على طلب منح لشراء أدوية بأدنى الأسعار.

بيد أنه على الرغم من حالات التقدم هذه، فإننا لا نزال متخلفين في تحقيق الهدف المتمثل في زيادة فرص العلاج لجميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز. والأرقام مقلقة. ففي البلدان النامية، لا يتلقى معالجة بالأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي سوى ٢٥٠ ٠٠٠

٢٠٠٠ مشروع تقريبا مع أكثر من ٦٠٠ منظمة غير حكومية.

والتعاون هو الكلمة الأولى في مكافحة الوباء. وهذا هو سبب تنفيذ الحكومة البرازيلية مشاريع مع بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الأفريقية. وعرضها نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. كما أن البرازيل عضو في الصندوق العالمي منذ إنشائه.

وإذا كانت تلك السياسات كلها أساسية، فلن يمكن إيجاد حل أكثر فعالية للمشكلة إلا باستنباط اللقاحات. والبرازيل تستثمر حاليا في إقامة البنى الأساسية اللازمة للمشاركة بمزيد من النشاط في اختبار اللقاحات.

ويشبه تاريخ الاستجابة للفيروس/الإيدز الاستجابة لمرض سيزيف، الشخصية الأسطورية الذي كانت مهمته هي دفع الأحجار إلى أعلى الجبال مجرد أن يراها تنزلق حين يصل إلى القمة. فمكافحة الفيروس/الإيدز لن تتوقف. وتحقيق أي هدف يفضي فورا إلى بروز تحد آخر.

وحين اجتمعنا في العام الماضي لاعتماد إعلان الالتزام كان هدفنا هو اعتماد رؤية مشتركة لمكافحة الوباء. والتحدي الآن هو تحويل التزاماتنا إلى واقع. فوسائل مكافحة الوباء موجودة بالفعل. وإن لم نستخدمها فسنحول مأساة إنسانية إلى مأساة أخلاقية.

وفي رحلة الصعود الحالية إلى قمة الجبل يجب أن يكون التنفيذ هو التحدي الملح.

السيدة ندولوفا (جنوب أفريقيا) (تكلمت

بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الرئيس بتوليته رئاسة الجمعية العامة.

والنتائج الإيجابية لهذه السياسات بعيدة الأثر. فعدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الآن، هو نصف ما وجدته بعض الدراسات قبل عقد تقريبا. ومعرفة الناس أن المعالجة باتت في متناول أيديهم، تشجعهم على إجراء فحص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو فحص سري وطوعي. وأثناء تلقيهم العلاج، يقعون على اتصال وثيق بنظام الرعاية الصحية والحصول على المعلومات والمشورة ومواد الوقاية. إضافة إلى ذلك، تقلل المعالجة من كمية الفيروس الموجودة في الجسم. ولجميع هذه الأسباب، فإن للمعالجة تأثيرا هاما أيضا على الوقاية، الأمر الذي يدعم أهمية الأخذ بنهج متكامل.

وسيكون انتهاج سياسة المعالجة هذه أكثر صعوبة لولا إنتاج الأدوية محليا. ونحن ننتج الآن ثمانية أنواع من الأدوية الرديفة المضادة لفيروسات النسخ العكسي، بدون براءات اختراع وبتكلفة متدنية. والمنافسة الفعلية أو المحتملة من شركات محلية تجعل المنتجين يخفضون أسعارهم بنسبة ٧٠ في المائة في المتوسط.

وهناك عنصر هام آخر في سياستنا، هو احترام حقوق الإنسان، وقد وضع هذا العنصر موضع التنفيذ في جانبين أبرزهما إعلان الالتزام. أولا، إننا نكافح وصمة العار التي لا تزال تقترن بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك سائر أنواع التمييز الاجتماعي التي تساعد على انتشار الوباء. ثانيا، نجعل الحصول على الأدوية محور برنامجنا، لأن هذا ضروري لتحقيق الأعمال الكاملة لحق الإنسان في التمتع بأعلى مستويات الصحة الجسدية والعقلية.

ومن العناصر الهامة الأخرى في برنامجنا، تعاون المجتمع المدني. وقد أعدنا على مدى السنوات الأخيرة

التنفيذ الكامل للأولويات والبرامج الواردة في خطة جنوب أفريقيا الاستراتيجية لمكافحة الفيروس/الإيدز والعدوى المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وهي تتضمن أربعة مجالات أساسية؛ هي الوقاية؛ والعلاج؛ والرعاية والدعم؛ والحقوق القانونية وحقوق الإنسان؛ والبحوث والرصد والرقابة.

وخصصت حكومة جنوب أفريقيا الموارد المالية اللازمة لذلك. ففي السنة المالية الحالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ خصصت مليار راند لمكافحة الفيروس/الإيدز وما يتصل به من أمراض. وفي السنة المالية المقبلة سيزاد هذا المبلغ ليصل إلى ١,٣ مليار راند وليصل في السنة التالية إلى ١,٨ مليار راند. وتوجه هذه الاعتمادات أساسا إلى وزارات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية.

وتنفذ الإدارات الحكومية سياسات الفيروس/الإيدز ذات الصلة بالتأمين الصحي، ومنافع الخدمة، والتمييز، والوصم، والإحازات والإنتاجية. كذلك تدرج الإدارات الحكومية استراتيجيات الحد من الفقر ضمن برامجها الموضوعية للفيروس/الإيدز.

ومن خلال شراكة مع القطاع الخاص في جنوب أفريقيا، وضعت صناعات كالتعدين والنقل وقطاعات الضيافة بوجه خاص، برامج لأماكن العمل للتعامل مع جائحة الفيروس/الإيدز. وازدادت مبادرات رجال الأعمال بالبدء مؤخرا بأول حل شامل لأماكن العمل في جنوب أفريقيا بالنسبة للفيروس/الإيدز حيث يتناول الحل صحة الموظفين الإيجابيين للفيروس، ويطبق استراتيجيات وقائية للحد من حالات العدوى الجديدة، لحساب منظمات متوسطة الحجم وكبيرة، ويحول التعويض عن المخاطر من صاحب العمل إلى شركة التأمين.

ويعرب وفدي عن تقديره للأمين العام لتقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على النحو الوارد في الوثيقة A/57/227. كما نعرب عن تقديرنا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الفيروس/الإيدز لالتزامه المتواصل بمساعدة الدول الأعضاء المنكوبة بهذه الجائحة العالمية.

وُشجعنا ما ذكر من الجهود والتقدم المحرز في تنفيذ تدابير الحد من العدوى بالفيروس/الإيدز ونعرب عن أقوى دعم منا للتقييم الدوري للاستجابة العالمية للفيروس/الإيدز.

وتعزز جنوب أفريقيا بالتوقيع على إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز المعتمد في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١. إذ يأتي الإعلان صدى للالتزامات الوطنية من جنوب أفريقيا بمكافحة الفيروس/الإيدز والعدوى التي تنتقل بالاتصال الجنسي، والتدرب الرئوي والملايا وفق ما أعلن عنه في الخطة الاستراتيجية الراهنة لحكومتها.

وقد تصدت المؤتمرات اللاحقة، ومنها مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، لمواجهة الفيروس/الإيدز باعتبارها إجراءات أساسية. والأهداف والغايات الواردة في إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز أعيد تأكيدها وتعزيزها من خلال ذلك النهج المتكامل.

كذلك استجابت حكومتها لطلب أمانة البرنامج المشترك في أوائل هذا العام، بتقديم تقرير عما أحرز من التقدم على الصعيد الوطني منذ الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين المكرسة للفيروس/الإيدز، تحضيراً للمناقشة هذا اليوم.

وحين نتكلم عن متابعة وتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية، اسمحوا لي أن أوضح بإيجاز ما أحرز من تقدم على الصعيد الوطني. فقد أعرب مجلس وزراء جنوب أفريقيا في بيانه في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ عن تصميمه على

الدولي زيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان التي تفتقر إلى الموارد الكافية زيادة كبيرة.

ومن رأينا أيضا أن برامج البحوث العالمية حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تستهدف التوصل إلى لقاح وقائي مأمون وفعال ينبغي أن تظل أولوية عالمية. وفي هذا الصدد، سيشرع مجلس الأبحاث الطبية في جنوب أفريقيا في إجراء أول تجارب في جنوب أفريقيا على لقاح لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوائل العام القادم. ويمكن أن تبدأ المرحلة الأولى من التجارب في أوائل شباط/فبراير، شريطة أن يتقدم العدد الكافي من المتطوعين. وسيتم إجراء التجارب بالتعاون مع جامعة جون هوبكنز في الولايات المتحدة ومواقع أخرى مختارة.

ويحدد الأمين العام في تقريره أيضا عنصرا رئيسيا تواجهه بلدان عديدة في التصدي للوباء - وهو بناء القدرة على تعزيز الإجراءات الفعالة. ويتعين على جنوب أفريقيا أن تتعامل مع عدد كبير من المصابين والمتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونحن بحاجة إلى موارد ضخمة، ولا سيما الموارد البشرية والمالية.

ومثل بلدان أخرى عديدة في أفريقيا، نحن أيضا نناضل من أجل التصدي للتحدي المتمثل في عدم كفاية القدرات، خاصة في قطاعنا الصحي وفي مجتمعاتنا. وتدريب عمال الصحة الأهليين على نشر الوقاية وتوفير الرعاية المنزلية والمشورة لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تحديا دائما.

ومن النتائج الهامة للدورة الاستثنائية إنشاء صندوق عالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا بوصفه آلية تمويل توفر موارد إضافية. ولقد جاء الصندوق العالمي نتيجة التفاهم على أن هناك حاجة إلى أكثر من عشرة بلايين دولار سنويا للتصدي لفيروس نقص المناعة

وعلاوة على ذلك وضعت جنوب أفريقيا برنامجا للوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وستشمل المرحلة الإرشادية منه في سنتها الأولى أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ امرأة. وفي نهاية المرحلة الإرشادية التي تنتهي في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، يكون البرنامج قد نفذ في جنوب أفريقيا بأكملها.

ووضع فضلا عن هذا برنامج جديد يوفر مجموعة رعاية تشمل العلاج بمضادات الفيروسات الراجعة للناجيات من الاغتصاب. ووفقا على مشروع قانون لتقديمه إلى البرلمان بشأن الفحص الإلزامي للفيروس لدى الجناة باعتداءات جنسية، وهو ينص على إنشاء آلية سريعة وغير معقدة لضحايا الاعتداءات الجنسية، تطبق على المدعى عليهم بارتكابها وتلزمهم بإجراء الفحص للفيروس/الإيدز، ويكشف للضحية عن النتائج.

ويتم من خلال وزارة التنمية الاجتماعية تنسيق الأنشطة المتعلقة بدعم الأطفال اليتامى بسبب الفيروس/الإيدز. وتشمل هذه الأنشطة تقديم إعانات اجتماعية وتوزيع رزم الأغذية. كذلك خصصنا موارد إضافية تصل إلى ٤٥٠ مليون راند على مدى ثلاثة أعوام، تستهدف الأطفال المصابين بالعدوى والمتضررين منها. ويشمل ذلك فيما يشمل اتباع نهج شامل في رعاية اليتامى، والتعجيل بتنفيذ برنامج للمهارات الحياتية باعتباره عنصرا مكملا للمناهج الدراسية.

وتزداد يوميا مشاركة المجتمع المدني بالتطوع ومساعدة اليتامى والمصابين بالفيروس/الإيدز. ومما يشجعنا، استجابة سكان جنوب أفريقيا لطلب المساعدة بروح واحدة.

ويخطط وفدي علما بالتوصيات الواردة في الوثيقة A/57/227 ويؤيد توصيات الأمين العام بإعادة مناقشة المجتمع

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.13/Rev.1، المعنون "حلقة النقاش المفتوحة للجمعية العامة بشأن 'الحالة في أفغانستان: بعد انقضاء عام'", الذي صدر في إطار البند ٢١ (د) من جدول الأعمال "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها" - والبند ٣٧ من جدول الأعمال - "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين".

سوف تبت الجمعية العامة في مشروع القرار هذا بعد ظهر يوم الاثنين، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، بوصفه البند الثاني.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

البشرية/الإيدز والأمراض المعدية ذات الصلة. ويلاحظ وفدي بشيء من القلق أنه لم يتم التعهد حتى الآن سوى بمبلغ بليون دولار للصندوق. وفي رأي وفدي أنه لكي تتقدم في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الصادر عن الدورة الاستثنائية، لا بد من تعزيز الصندوق، وينبغي تعجيل العملية والتدابير المتعلقة بإمكانية الحصول على الموارد من خلال تطبيقات ناجحة للصندوق العالمي.

وختاماً لكلمتي، حدد الاتحاد الأفريقي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه تحدياً خطيراً يتطلب التزاماً كاملاً على جميع مستويات المجتمع. ولقد انخرطت أفريقيا بنشاط في هذه القضية. والتقى زعماء قارتنا وحكوماتنا في مناسبات عديدة للتعهد بالتزامهم السياسي بالحماية من هذا المرض وأمراض معدية أخرى، وبالوقاية منها في أفريقيا.

وتتعامل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بكثافة مع قضية التنمية والصحة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض المتصلة به، وتشدّد على الحاجة إلى تقليص الأسباب الجذرية للوباء، مثل التخلف الإنمائي، والفقر، والإمكانية المحدودة للحصول على الموارد.

وأخيراً، إن شعار البرنامج المتعدد القطاعات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جنوب أفريقيا هو "كل أعمالنا لها تأثير". ويتفق جميع مواطني جنوب أفريقيا على أنه يتعين بذل المزيد من الجهود للحد من هذه المأساة الإنسانية الهائلة التي تتوالى أحداثها في بلادي. ويود وفدي أن يقترح، بوصفنا منتدى عالمياً، ومع أخذ كل الشركاء المحددين في الإعلان بالاعتبار، أن نعتمد بشكل جماعي هذا الشعار كسبيل للتقدم: "كل أعمالنا لها تأثير".